سلطنة عمان
ديوان البلاط السلطاني

المركز الوطني للبحث الميداني
في مجال حفظ البيئة

شذرات بيئية

الدكتور/ داود بن سليمان البلوشي

الكتاب: شذرات بيئية

المؤلف: الدكتور/ داود بن سليمان البلوشي

البريد الالكتروني: dawood4020@gmail.com

الطبعة الأولى – ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

(سلطنة عمان)

ديوان البلاط السلطاني

المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة

هاتف: 24216314 – فاكس: 24216211

ص ب: 27 – الرمز البريدي: 105

nfrcec@diwan.gov.om

رقم الايداع المحلي:

2020 / 2758

رقم الايداع الدولي:

978 - 99969 - 3 - 482 - 7

﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا
مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴾

سورة المؤمنون / ٢٩

المقدمة

يلعب الإعلام البيئي دوراً مهماً في إيصال الرسالة التوعوية إلى كافة شرائح المجتمع بأهمية الحفاظ على المنظومة البيئية وصون مواردها الطبيعية بما يكفل لها الاستدامة ، كما إنه يساهم في تعزيز الوعي البيئي، ونشر الثقافة البيئية بأهم المواضيع والقضايا البيئية، ويُعتبر أحد الركائز الأساسية في التوعية البيئية بجانب التربية البيئية والثقافة البيئية .

يعتبر كتاب « شذرات بيئية » أحد أهم نتائج خلاصة الفكر التي جنيتها من خلال عملي في المجال البيئي لأكثر من ١٨ عاما ، متخصصا في مجال الإعلام البيئي، قمت خلالها بنشر مجموعة من المقالات الصحفية خلا الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٩م في مختلف وسائل الصحف المحلية، وفي مجلة الإنسان والبيئة التي تصدرها هيئة البيئة ، وكذلك في نشرة "الوشق" البيئية التي يصدرها المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة بديوان البلاط السلطاني ، وقد تنوعت هذه المقالات مال بين مقالات توعوية ، وثقافية ، ومناقشة الكثير من القضايا المحلية والعالمية فيما يخص التنوع الأحيائي والفطري، والقضايا المناخية ، والقضايا البيئية ، وإبراز الاهتمام السامي بالبيئة العمانية بوجه الخصوص . مستخدماً في ذلك عدد من الأساليب الكتابية منها الجزب والتشويق والإبداع الأدبي والقصة والأسلوب المباشر في معالجة القضية البيئية.

تم تقسيم الكتاب إلى ستة فصول أساسية ، وتم في كل فصل مناقشة مجموعة من القضايا والمواضيع المختلفة ، وهي ، الفصل الأول حول الاهتمام السامي بالبيئية، الفصل الثاني تم التطرق إلى موضوع الاهتمام بالبيئية ، بينما الفصل الثالث تم مناقشة قضايا الاهتمام بالحياة البرية والبحرية، فيما تم تخصيص الفصل الرابع لمواضيع التوعية البيئية ، والفصل الخامس تطرق الى عدد من القضايا البيئية، أما الفصل السادس تم تخصيصه لمناقشة القضايا المناخية .

أسأل من الله – عز وجل – أن يكون هذا الكتاب إضافة جيدة للمكتبة العربية بشكل عام والعمانية بوجه الخصوص ، وأن يكون أحد منطلقات وروافد الإعلام البيئي التخصصي في سلطنة عمان.

المؤلف

الفهـــ

الفصل الأول :

الاهتمام السامي بالبيئة

- قابوس رجل السلام البيئي ٩
- الإهتمام السامي بالبيئة ١٠
- وعد وإنجاز ١١
- وهج البيئة ١٢
- الجائزة والفكر المستنير ١٣

الفصل الثاني :

الاهتمام بالبيئة

- بيئتنا وطن ١٥
- السياحة البيئية ١٦
- التنسيق البيئي الخليجي ١٧
- بيئتنا حياة ١٨
- الفاتورة البيئية ١٩
- الاستثمار البيئي ٢٠
- العطاء البيئي ٢١
- بيئة نظيفة مستدامة ٢٢
- فخورون بكم ٢٣
- فلسفة الطبيعة ٢٤
- عفوا أيها المتعلمون فلنحافظ على بيئتنا ٢٥
- عولمة التضامن البيئي ٢٦
- البحث عن شاعر للبيئة ٢٧

الفصل الثالث :

الاهتمام بالحياة البرية والبحرية

- الاتجار بالحيوانات والطيور ٢٩
- حياته في خطر ٣٠
- حرق العلعلان ٣١
- انتهاكات للحياة البحرية ٣٢
- خطوة رائعة جدا ٣٣
- عل...لان ٣٤
- حدائق غناء ولكن... ..... ٣٥
- قطع السدر ٣٦
- التشجير ما له وعليه ٣٧
- محميتان جديدتان ٣٨
- وفاء أفعى لامرأة عجوز ٣٩
- الجدار الأخضر العظيم ٤٠
- العلاج بالغابات ٤١

رس

الفصل الرابع :

التوعية البيئية

- البيئة مسؤولية الجميع ٤٣
- أتعلم منها ٤٤
- مسابقة النظافة والصحة المدرسية ٤٥
- ساعة بيئية فقط ٤٦
- اعطني فكرا ٤٧
- نقص التوعية ٤٨
- اجتهاد أحمد ٤٩
- سواعد خضراء ٥٠
- عذرا يا بيئتي ٥١
- منهاج الحملات التوعوية ٥٢
- الانسان والتغيير!! ٥٣

الفصل الخامس :

قضايا بيئية

- التنمية المستدامة ٥٥
- الاقتصاد الأخضر ٥٦
- الخطر البيئي القادم ٥٧
- رمي الأوساخ ٥٨
- السياحة الجيولوجية ٥٩
- ميزان القوى ٦٠
- أرقام مفزعة ٦١
- ثقافة فصل المخلفات ٦٢
- الفضاء مستودع للنفايات ٦٣
- عادات بيئية غريبة ٦٤
- أين العرب من المبادرات البيئية ؟ ٦٥
- الشرطة البيئية ٦٦
- أخر خبر ٦٧

الفصل السادس :

قضايا مناخية

- التمويل المناخي ٦٩
- هواءنا لمن !!! ٧٠
- التزييف لترويج الطاقة المتجددة!! ٧١
- إلى أين يتسع ثقب الأوزون؟ ٧٢
- الفقراء والتغيرات المناخية ٧٣

الفصل الأول

الاهتمام السامي بالبيئة

قابوس رجل السلام البيئي

التصفيق تعالى صداه في كل القاعة ، الفائزون بجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة لعام ٢٠١٥م يصعدون المنصة لتتويجهم بالجائزة البيئية العالمية التي أكملت يوبيلها الفضي الخامس والعشرين عاما من التتويج للمنجزات البيئية العالمية. أحد الفائزين بالجائزة قال في حديث له بمناسبة تسلمه للجائزة " إنها جائزة السلام البيئي العالمي ، إنه قابوس السلام الذي عرفه العالم بمبادراته العالمية في كل المجالات ، وإن السلام البيئي من أهم أسس استقرار النظام العالمي في الوقت الحالي. "

الفكر المستنير لجلالته في المجال البيئي جعل من عمان في مصاف دول العالم، فالسياسة البيئية الحكيمة لقائد البلاد المفدى التي رسم معالم طرقها وضعت السلطنة في مكانة مرموقة على المستوى العالمي ، حيث كانت الإشادة كبيرة بجهود جلالته العالمية في المجال البيئي ، فجلالته تم اختياره كأول رئيس دولة عربية يلقي كلمة للعالم في مؤتمر التنمية المستدامة في البرازيل في عام ١٩٩٢م، كما أن جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة هي أول جائزة عربية عالمية في المجال البيئي تمنح للجميع دون استثناء وهو ما أكسبها الصفة الإنسانية العالمية.

أما على المستوى الوطني، فإن حكمة جلالته الكريمة رسخت منظومة العمل البيئي في السلطنة، حيث إن جلالته أنشأ أول وزارة مختصة بالبيئة على مستوى الدول العربية في ١٩٨٤م، وعمل على وضع التكامل التنموي بين الجانب الاقتصادي والبيئي، وسن التشريعات والقوانين التي تكفل حماية صحة الإنسان والبيئة من حولة ، ورسخ مفهوم الوعي والثقافة البيئية بكافة جوانبها ليكون الإنسان العماني مساهما في الحفاظ على بيئته ومواردها الطبيعية له ولأجياله في المستقبل.

شكرا لجلالتكم على كافة جهودكم المخلصة عالمياً ومحلياً في المجال البيئي، فأنتم من أنرتم لنا الطريق ، ورسمتم معالمه بفكركم المستنير وحكمتكم الوضحاء، ونعاهد الله أن نحافظ على كل منجزاتكم البيئية عالميا ومحليا ، وأن نعمل على ديمومتها واستمراها للأفضل إن شاء الله تعالى .

حفظكم الله مولاي ، وزرقكم الصحة والعافية والعمر المديد.

الإهتمام السامي بالبيئة

تعيش السلطنة خلال هذه الأيام فرحة الاحتفال بالعيد الوطني الخامس والأربعين المجيد (٢٠١٥م) وهي تزهو بحلل وثابة نحو مستقبل مشرق بقيادة قائدها المظفر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه -، فجلالته هو من أرسى دعائم الأمن والأمان والسلام في هذا الوطن العزيز، وهو الأساس في نجاح مسيرة العمل البيئي في السلطنة، وبفضل رؤيته الحكيمة تشكلت دعائم وأبعاد العمل البيئي، وتفردت بإنجازات هامة في هذا المجال باعتباره أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح العمل البيئي أحد المرتكزات الهامة لخدمة أهداف التنمية المستدامة في جميع جوانبها.

لقد مكّن الاهتمام السامي المتواصل بالبيئة من وضع المرتكزات التشريعية والمؤسساتية للعمل البيئي في السلطنة، حيث مثل "المرسوم السلطاني السامي رقم ٧٤/٣٤ الصادر في عام ١٩٧٤م" الخاص بالتحكم في التلوث البحري النواة الأولى للبناء التشريعي في المجال البيئي، وتبع ذلك صدور "المرسوم السلطاني السامي رقم ٧٩/٦٨" بإنشاء (مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث) الذي تشرف برئاسة جلالته، كما إن السلطنة هي أول دولة عربية تنشئ وزارة للبيئة في عام ١٩٨٤م، وجاء تخصيص جلالته في عام ١٩٩١م جائزة تحمل اسمه تحت مسمى (جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة) كأول جائزة عربية في مجال البيئة على مستوى العالم تمنح كل سنتين عن طريق منظمة اليونسكو لتشكل أيضا رافدا من روافد عطاءات جلالته للبيئة العالمية واهتمامه بها، إلى جانب تخصيص عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٢م للبيئة العمانية، ومنح جلالته جائزة لقطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الاعلى (مسقط ديسمبر ٢٠٠٨م)، وإصدار العديد من المراسيم السلطانية بتأطير القوانين والتشريعات التي تكفل حماية الإنسان والبيئة المحيطة به، والإعلان بمراسيم سلطانية عن انشاء المحميات الطبيعية في السلطنة، والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات البيئية العالمية التي ساهمت في مد جسور التعاون بين السلطنة ودول العالم بما فيها الخير والرخاء للإنسانية جمعاء.

إن الرعاية الكريمة لجلالة السلطان بالبيئة، واهتمامه المباشر بها، يؤكد لنا بأن مسيرة البيئة في ازدهار وتنمية متواصلة، فالجهات الحكومية تبذل كافة جهودها في تنفيذ المشاريع الخاصة بحماية وصون البيئة العمانية في كافة جوانبها وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد. فيحق لنا أن نفخر ونتفاخر بالمنجزات الوطنية البيئية التي تحققت على أرض السلطنة بفضل الرؤية السامية لقائد البلاد المفدى، وحرصه التام على أن تترافق التنمية البيئية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة في كافة المشاريع التنموية.

حفظ الله جلالته بالخير والسعادة، ومتعه بالصحة والعافية، وأمد في عمره، وأسبغ عليه نعماءه ظاهرها وباطنها، وجعله قائداً مظفراً وأباً عطوفاً على هذا الوطن الغالي.

وعد وإنجاز

وعد شعبه بأنهم سيعيشون سعداء، محفوفين بكل مقومات الحياة العصرية، فشمر عن ساعديه بكل ما أوتي من حكمة وإرادة قهرت المستحيل، وجاب كل شبر من أرض عمان الحبيبة ، ورسم من نسيج فكره استراتيجيات وخطط ورؤى مستقبلية لجعل عمان في مقدمة مصاف دول العالم، ونحت من الصخر طرقا، ومن أعماق البحار مسارات للتواصل العالمي، ومن الجو قنوات للسلام والأمن والرخاء، فتحقق حلمه وأصبح حقيقة لا مراء فيها، وغدت قوافل المحبة تنهال على السلطنة من كافة بقاع الأرض، لأنها أصبحت بفعل حكمته المستنيرة أيقونة السلام العالمي .

الطريق لم يكن سهلا في يوم من الأيام لبناء دولة عصرية تزخر بكل مقومات الحياة، كانت تحفه مصاعب ومشاق جمة، لكن الإرادة القابوسية تقهر المستحيل، فاستطاع خلال فترة وجيزة من إحداث نقلة نوعية في كافة مجالات الحياة، فشيدت المدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية والمطارات والموانئ، وأضحى كل شبر من هذه الأرض الطيبة ينعم بخيرات هذا البلد، وأصبح الجميع سواسية يحكمهم قانون واحد، ويجمعهم حبهم وولائهم لقائدهم ووطنهم.

الإطلالة النوفمبرية (٢٠١٨م) تجدد فينا عشق القائد والوطن، هذا العشق الأبدي الذي زرع في تلابيب عقولنا وقلوبنا محبة قابوس القائد والأب، قابوس الرجل الذي سقى بعرقه تراب هذا الوطن، فأنبتت الأرض رجالاً صناديد يدافعون عن ترابه، ويحفظون ثرواته ومقدراته وحضارته، رجالاً إن رأيتهم في ساحة الوغى فهم أسود لا يهابون الموت، وإن رأيتهم في ميادين العلم والأدب فهم حفدة جابر بن زيد والمهلب بن أبي صفرة، وإن رأيتهم يمخرون عباب البحار والمحيطات فهم من نسل أحمد بن ماجد وأحمد بن النعمان، رجالا أحبوا وطنهم وقائدهم، وجعلوا أرواحهم فداء له .

إن ملحمة الولاء والعرفان للقائد والوطن تسطر بأحرف من ذهب في هذه الأيام المجيدة من عمر النهضة المباركة، فيحق لنا أن نفخر ونفاخر بكل المنجزات التي تحققت على هذه الأرض المعطاء، وندعو الله عز وجل أن يحفظ مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – وهو يرفل بثوب العزة والفخار، وأن يمتعه بالصحة والعافية والعمر المديد ، إنه سميع مجيب الدعاء .

وهج البيئة

إن كل نقطة بيئية مضيئة على أرض عماننا الحبيبة هي وهج انطلق نوره منذ بداية عصر النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ، الذي أعطى الشأن البيئي اهتمامه الخاص منذ بداية مسيرة النهضة، حيث جعل جلالته البعد البيئي أحد المحاور المهمة والرئيسة لتوطيد أركان هذه الدولة العصرية بكل مقوماتها الجغرافية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتنموية.

ونحن نحتفل خلال هذا الشهر بيوم النهضة العماني الثالث والعشرين من يوليو٢٠١٨م، يحق لنا أن نفخر ونفاخر بكل الإنجازات البيئية التي جعلت السلطنة في مصاف دول العالم اهتماما بالبيئة ، فالسلطنة أول دولة عربية تنشئ مجلسا لحماية البيئة ومكافحة التلوث في عام ١٩٧٩م برئاسة جلالته شخصيا ، كما أنها أيضا أول دولة عربية تنشئ وزارة مختصة بالبيئة في ١٩٨٤م كبادرة سابقة من جلالته لكل الدول العربية في اهتمامه الخاص بالبعد البيئي، كما جاءت جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة التي تبرع بها جلالته لمنظمة اليونسكو أثناء زيارته لها في عام ١٩٨٩م نبراسا عالميا للسلطنة في اهتمامها بالبيئة العالمية، أضف إلى ذلك تبرع جلالته بجائزة مالية في ٢٠٠٨م لقطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وإنشاء محميات طبيعية، وإصدار مراسيم سلطانية تتضمن تشريعات وقوانين تكفل حماية وصون البيئة العمانية، والإنضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية، وتخصيص عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢م عامي للبيئة العمانية، والاهتمام بالبحث البيئي الميداني، وتنمية وتطوير الكوادر البشرية العمانية وتمكينها في المجال البيئي، وتنفيذ الكثير من المشاريع والبرامج والأنشطة التي تكفل تحقيق التنمية المستدامة البيئية للسلطنة في كافة المجالات التنموية.

إن ذكر هذه الإنجازات والتطورات البيئية في مراحل تطور النهضة العمانية يأتي من جانبين، الأول هو الاعتزاز والمفخرة بكل المنجزات البيئية التي تحققت على أرض السلطنة واهتمام جلالته المباشر بالبعد البيئي، وثانيا تذكير لأنفسنا بأن نحافظ على كل هذه المنجزات البيئية ونعمل على تطويرها إلى الأفضل، كما أنها دعوة متجددة لغرس القيم الإيجابية لدى أبنائنا ومجتمعنا بكافة شرائحه بأهمية الحفاظ على منظومة البيئة العمانية وصون مواردها الطبيعية بما يضمن لها البقاء لكافة الأجيال القادمة.

فما من وهج بيئي يضيئ في سماء هذه السلطنة إلا وقد توشح بوهج الفكر السامي والمستنير لقائد البلاد المفدى في اهتمامه الخاص بالشأن البيئي المحلي والعالمي.

الجائزة والفكر المستنير

وضعت جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة السلطنة في مقدمة خارطة الدول المهتمة بالبيئة العالمية ، حيث جاءت لتعبر عن فكر سامي ومستنير لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في اهتمامه الخاص والمستمر بالبيئة، وأهمية الحفاظ على مواردها الطبيعية ، إيمانا من جلالته بأن السلام البيئي والحفاظ على منظومة الحياة الفطرية من التدهور والانقراض هو الطريق الصحيح والأمن لتحقيق رخاء العالم أجمع.

ويحق لنا كعمانيين الفخر والاعتزاز ونحن نعتلي منصة تسليم هذه الجائزة للفائزين بها في المؤتمر الدولي للعلوم الذي تنظمه منظمة اليونسكو - الراعية لهذه الجائزة - ويشارك فيه مئات العلماء والخبراء والأكاديميين من مختلف المجالات العلمية والبيئية والاقتصادية ، حيث ساهمت هذه الجائزة في التعريف بالسلطنة بيئيا وعلميا وسياحيا ، فقد كان الكثير من العلماء المشاركين يهنئون السلطنة على هذا الإنجاز المتميز والمستمر في هذا العطاء البيئي العالمي ، إلى جانب الإشادة من قبل اليونسكو والكثير من المنظمات البيئية العالمية بأهمية هذه الجائزة ودورها في تشجيع العلماء والباحثين والأفراد في الاهتمام بالبيئة العالمية.

إن هذا التميز البيئي العماني العالمي، يشكل مصدر إلهام وقوة وفخر لنا في الحفاظ على هذا الإرث البيئي العالمي والاستمرار فيه ، وبذل مزيد من الجهد والعطاء في تواصل هذا النجاح العماني العالمي .

فشكرا لجلالتكم على فكركم المستنير في تحقيق هذا التفرد والنجاح البيئي العالمي للسلطنة ، وسنعمل جاهدين على بقاء التميز العماني البيئي في مناص ومقدمة الدول العالمية.

الفصل الثاني

الاهتمام بالبيئة

بيئتنا وطن

احتفلت السلطنة خلال الشهر الماضي " ٨ يناير ٢٠١٦م " بيوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام تحت شعار (بيئتنا وطن .. فحافظوا عليها) ، حيث يتم الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية سنويا بناءً على توجيهات سامية من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- وأحتفل به لأول مرة في عام ١٩٩٧م، ليترجم الاهتمام السامي من لدن جلالته - أبقاه الله- بالبيئة العمانية وأهمية المحافظة عليها وصون مواردها الطبيعية ، ويؤكد النظرة الثاقبة لجلالته في أهمية أن تتواكب التنمية البيئية مع الخطط التنموية للبلاد، وأن تسير وفق استراتيجيات علمية تحقق الاستدامة البيئية للمجتمع في كافة جوانبه.

لقد اختطت السلطنة خلال المراحل الماضية من عمر النهضة المباركة خططاً واستراتيجيات لتحقيق الاستدامة البيئية في كافة محافظات السلطنة من خلال المشاريع والبرامج والانشطة البيئية والتوعوية التي تكفل التوازن بين متطلبات التنمية المتسارعة والمحافظة على العناصر الطبيعية بحيث لا يطغى جانب على جانب أخر ، وسعت دائما الى أن تكون صحة الإنسان والمحافظة على البيئة المحيطة به هو هدفها الأسمى من خلال سن القوانين والتشريعات البيئية ، وتنفيذ البرامج والمشاريع، وتكثيف برامج التوعية والتربية البيئية، والانضمام الى مختلف الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بالبيئة، والتعاون المستمر بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تكفل تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع .

" بيئتنا وطن " هو شعار الاحتفال بيوم البيئة العماني لهذا العام ، وهو شعار منبثق من رؤية قائد البلاد المفدى بأن البيئة هي مسؤولية الجميع ويجب على مختلف قطاعات وفئات المجتمع التعاون والتكاتف من أجل المحافظة عليها ، لذلك جاء شعار الاحتفال هذا العام ليؤكد لنا بأن البيئة هي وطن وملك للجميع دون استثناء ، فالفرد والمجتمع والجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني مطالبة ببذل مزيد من الجهود من أجل المحافظة عليها بكافة عناصرها ومواردها الطبيعية ، لذلك جاء هذا الشعار ليؤطر العلاقة المستمرة والتشاركية ما بين الإنسان والبيئة ، ويؤكد بأن البيئة هي وطن للجميع .

السياحة البيئية

تشكل السياحة البيئية أحد أهم روافد السياحة العالمية، بل أفضلها وأسرعها نموا في ظل الانفتاح السياحي الكبير الذي تشهده دول العالم في تدفق آلاف السياح بحثا عن الاستجمام والراحة واكتشاف المواقع الجديدة والبعد عن المواقع المدنية الصاخبة، لذلك تشير الإحصائيات العالمية إلى زيادة عدد السياح إلى الدول التي تمتلك مقومات طبيعية على الرغم من افتقار تلك الدول إلى بعض الأساسيات التنموية، إلا أنها اهتمت بجانب السياحة البيئية التي فتحت لها آفاقا كبيرة في التنمية وشكلت المصدر الأول من مصادر الدخل لها.

وتعتبر المناطق الجبلية والصحراوية والساحلية والتاريخية والغابات وتنوع الحياة البرية من أهم عوامل جذب السياحة البيئية في الدول، بحيث يعد السائح مكملا لجهود الدول في الحفاظ على المنظومة البيئية وفق قوانين وآليات منظمة تضعها تلك الدول وتساهم من خلالها في الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي لها، وتستثمر مناطقها الطبيعية بطرق تضمن عدم إخلال التوازن البيئي فيها وتعمل على تنميتها واستدامتها.

السلطنة من الدول العالمية التي تمتلك مقومات طبيعية وسياحية فريدة، فهي تمتلك بيئات جبلية وساحلية وصحراوية ومائية وتراثية وتاريخية وتنوع أحيائي فريد من حيوانات ونباتات، يجعل منها قبلة للسياحة البيئية العالمية، ومحطة للعلماء البيئيين الذين يقصدونها للبحث والاستقصاء. وهناك جهود مبذولة من قبل مختلف الجهات في السلطنة لتنمية هذا القطاع، إلا أنه لم يتم استغلاله بالصورة المثلى التي تجعل منه أحد روافد الدخل القومي للبلاد، فالمحميات الطبيعية قد تكون أحد أهم مجالات السياحة البيئية في السلطنة لما تمتلكه من تنوع أحيائي فريد ونادر، فتجربة استثمار محمية السلاحف في رأس الحد من التجارب الناجحة في هذا الجانب، إلا أنه تبقى تجربة واحدة فقط في ظل وجود محميات متنوعة لمختلف البيئات.

قطاع السياحة البيئية في السلطنة يعتبر من القطاعات المهمة التي ستشكل أحد أهم مصادر الدخل للدولة إذا تم استغلاله واستثماره بالطرق الصحيحة التي تكفل استدامة موارده الطبيعية وفق قوانين وتشريعات تراعي مختلف الجوانب، وأن عملية استثمار هذا القطاع ليس بالأمر الصعب والمعقّد، فهناك تجارب عالمية ناجحة في هذا المجال يمكن الأخذ منها بما يتناسب ومعطياتنا الحضارية والثقافية والبيئية. لذلك نعوّل على هذا القطاع في السلطنة الشيء الكثير لأنه من القطاعات المهمة جدا لتنوع مصادر الدخل في الدولة .

التنسيق البيئي الخليجي

جاء اعلان الرياض في الدورة (٣٦) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر ٢٠١٥م ، مؤكدا على أهمية زيادة التنسيق البيئي والتكامل بين جهود دول المجلس في عدد من القضايا البيئية الهامة وهي مجال حماية البيئة، وتبادل الخبرات بين دول المجلس والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة ، واقتراح السياسات والقرارات الخاصة بالمحافظة على البيئة البحرية لدول المجلس، ومعالجة التصحر، ونضوب المياه الجوفية، والتغير المناخي.

إن تأكيد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على أهمية تعزيز العمل البيئي المشترك بين دول المجلس لهو أمر بالغ الأهمية بمكان ، حيث يأتي من منطلق قناعاتهم الخاصة واهتمامهم المباشر بالقضايا البيئية وأهمية معالجة تحدياتها وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب والوضع البيئي الراهن لدول الخليج . فالعمل البيئي المشترك بين دول المجلس هو إحدى المنطلقات الحضارية التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة نظيفة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية التي تزخر بها الدول وتحافظ على صحة الإنسان من كافة الملوثات .

الجهود البيئية المبذولة على مستوى دول الخليج هي جهود حثيثة ، إلا ان الوضع البيئي الراهن يتطلب مزيدا من التنسيق والتكامل في مختلف الجوانب والقضايا البيئية بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال البيئي ، فدول الخليج بحاجة ماسة إلى توحيد تشريعاتها البيئية ، وتفعيل برامجها وقضاياها المشتركة في كافة المجالات البيئية منها الإدارة البيئية والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على صحة الإنسان من كافة الملوثات البيئية سواء أكانت صناعية أو كيميائية أو إشعاعية ، والحفاظ على الموارد الأحيائية والفيزيائية للحياة الطبيعية والفطرية والبحرية ، إلى جانب تفعيل البرامج والأنشطة التوعوية التي تغرس القيم والمبادئ الإيجابية لدى الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية ، والاهتمام بموضوع التغير المناخي وآثاره المستقبلية على البيئة الخليجية ، والاستفادة من التجارب الناجحة والخبرات البيئية العالمية للمنظمات الدولية .

بيئتنا حياة

قد تكون الحياة جميلة بالمال والجاه والمنصب، وقد تكون جميلة أيضا عندما تتحقق كل أحلامك وطموحاتك، ولكنها ستكون أجمل بكل المقاييس حتما اذا كانت نظيفة وخالية من كل انوع الملوثات، فالبيئة النظيفة تهيئ لك عيشة هنيئة واستقراراً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى وان لم تكن تمتلك المال، والعكس صحيح.

" بيئتنا حياة " شعار جسد الكثير من معاني الحياة اليومية في احتفال السلطنة بيوم البيئة العماني ٢٠١٧م الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام، فالبيئة بكل أنظمتها الحيوية والبشرية هي حياتنا، وهي مصدر بقائنا واستمرارنا، والحفاظ عليها من التدهور والاستنزاف واجب على جميع أفراد المجتمع تلبيته والعمل فيه، لأن البيئة بمفهومها العام هي البوتقة التي نعيش ونؤثر ونتأثر بها يوميا، فبقدر تأثيرك (الإيجابي أو السلبي) سوف ينعكس مباشرة على حياتك اليومية.

المنهج البيئي في السلطنة جاء متوازنا بين متطلبات التنمية والتأكيد على أهمية الحفاظ على المنظومة البيئية والطبيعية، وهو ما يتوافق مع توجيهات مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي حرص دائما على أن يكون هناك توازن إيجابي بين التنمية والبيئة، لذلك بذلت الجهات المسؤولة عن البيئة في السلطنة جهودا حثيثة لتحقيق الرؤية السامية والثاقبة في هذا المجال.

" بيئتنا حياة " شعار يجب أن يلامس كل فرد فينا، وأن نعمل جميعا على ترجمته إلى واقع ملموس، فالفرد هو أساس وقوام المجتمع، والبيئة هي ملكنا جميعا، فبحفاظنا عليها بكافة الطرق ننعم بحياة هنيئة خالية من الملوثات، كما إنه يجب أن تتواءم أقوالنا مع أفعالنا في هذا الجانب، وأن نكون القدوة المثلى لأطفالنا، وأن نعمل على غرس القيم الإيجابية فيهم لحب المجتمع وتنميته، فالبيئة الصحية النظيفة هي منهج حياة لنا ولأجيالنا في المستقبل.

الفاتورة البيئية

إن التحديات الاقتصادية التي تعيشها دول العالم اليوم، والثورة التكنولوجية المتلاحقة، وزيادة عدد المنشآت الصناعية، جعلت من دول العالم تركض وراء الربح المادي دون الالتفات إلى ما تخلفه هذه التكنولوجيا من آثار سلبية على النظم والموارد الطبيعية والبشرية، مما أدى كل ذلك إلى زيادة فاتورة الدفع البيئي التي تتكبدها الدول فيما بعد في معالجة الآثار المترتبة عن هذه التحديات والمشاكل البيئية في الجوانب الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كثير من دول العالم لم تلتفت إلى ملاءمة التنمية الاقتصادية بالتنمية البيئية، فعمدت إلى وضع خططها التنموية والاقتصادية دون النظر إلى النظم البيئية التي تمتلكها، فكانت قاب قوسين أو أدنى من التدمير الكامل لثرواتها الطبيعية، فما يحدث من تدمير للغابات والغطاء النباتي بكافة أشكاله، وانقراض الكثير من الحيوانات والثدييات البرية والبحرية، وانتشار الأمراض المزمنة والأوبئة، وزيادة التلوث والغازات السامة المنبعثة من المصانع البترولية الكبيرة، واتساع ثقب الأوزون، والاحتباس الحراري الذي أدى إلى تغيرات مناخية خطيرة، كل هذه الظواهر والمشاكل البيئية وغيرها أدت إلى زيادة كلفة الفاتورة البيئية التي تدفعها الدول للتقليل من هذه الآثار السلبية.

كلفة الفاتورة البيئية سترتفع حتما وبشكل كبير إن لم تضع الدول النظم البيئية والموارد الطبيعية في أولويات خططها التنموية والاقتصادية. فالمواءمة بين الاقتصاد والبيئة أصبحت أمراً ملحاً وضرورياً في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها دول العالم من تقلبات وتحديات مناخية وبيئية وطبيعية، لأن الأموال الكبيرة التي ستدفعها الدول في معالجة الآثار السلبية لهذه الفاتورة هي كفيلة بتنفيذ مشاريع تنموية جديدة لها إذا راعت النظم البيئية منذ البداية.

الاستثمار البيئي

يعد الاستثمار البيئي أحد أهم مصادر الدخل البديلة للدول في تنمية اقتصادياتها واستثماراتها التجارية، فكثيراً من دول العالم لا تمتلك البترول أو الغاز أو الثروات المعدنية، ولكنها تمتلك بيئات طبيعية جميلة، وحياة فطرية متنوعة من حيوانات ونباتات ومحميات طبيعية خلابة، حيث وضعت استراتيجياتها التنموية لاستثمار هذه المواقع الطبيعية والبيئية بما يتناسب وثقافتها الحضارية، وبما لا يخل بيئيا بهذه الثروات الطبيعية ويدمرها ويقضي عليها، وأصبحت هذه المواقع محط أنظار السياح عالمياً، يقصدونها للاستمتاع بها، مما أسهم بشكل كبير في زيادة الدخل لتلك الدول.

السلطنة من الدول التي تمتلك ثروات طبيعية وفريدة من نوعها، فتنوع تضاريسها ما بين البحرية والجبلية والمائية والصحراوية والتاريخية والفطرية، جعلت منها مقصداً للسياح من مختلف دول العالم، إلى جانب ما تمتلكه السلطنة من أمان وسط العواصف السياسية التي تمر بها الكثير من دول العالم، جعل منها أيضاً محطة مهمة للاستثمار التجاري والاقتصادي والسياحي.

لقد بات حرياً الآن وضع خطط تنموية جديدة تتناسب مع الاستثمار البيئي في السلطنة، وأضحى من الضروري تفعيل جانب السياحة البيئية بكل مقوماته، وأن تتكاتف الجهات الحكومية مع شركات القطاع الخاص في تفعيل واستثمار هذا القطاع الهام الذي سيسهم بصورة مباشرة في تنويع مصادر الدخل بالدولة.

والنقطة المهمة في هذا الجانب أن يتم وضع اشتراطات وقوانين تتناسب مع الوضع البيئي والجمالي لهذه المواقع، بحيث تحافظ هذه القوانين على الطبيعة البكر والجميلة لتلك الأماكن، وتحافظ على كافة مقوماتها الفطرية، وتعمل على تنميتها بدلاً من تدميرها وانقراضها بشكل نهائي.

إن التوازن البيئي في استثمار السياحة البيئية في السلطنة مطلب مهم جداً، وهو ما وجه به جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في أكثر من خطاب له، بحيث لا يطغى جانب على جانب، لأن المقومات الطبيعية والبيئية هي ثروة وطنية هامة وملك لكافة الأجيال في السلطنة.

العطاء البيئي

في إحدى المؤتمرات البيئية العربية ، أخذ المحاضر يركز على مفهوم العطاء البيئي الإنساني، بحيث يكرس الإنسان نفسه لخدمة بيئته ويحافظ عليها من التدهور والإنقراض ، وأن يبذل قصارى جهده في توعيه أقرانه من أبناء مجتمعه في أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية لمجتمعه ، وأن يكون مساهما في تنمية مجتمعه بيئيا. وبعد فتح مجال المناقشة قام أحد الحضور الذي استشاط غيظاً على المحاضر، وقال له بنبرته العامية (كل هذا نفعله نحن للبيئة، اذا شو بقى من دور على الحكومة) .

العطاء البيئي ، مفهوم واسع جدا ، والبيئة بحد ذاتها ليست ملكاً للحكومة فقط ، وليس صونها والحفاظ عليها مقتصراً على الجهات الحكومية، وإنما هي قاسم مشترك بين الفرد والحكومة ، وربما الفرد يتحمل أجزاء كبيرة من هذا الدور الحيوي الهام . البيئة والحفاظ عليها قبل أن تكون مفهوماً حكومياً، هي مفهوم ذاتي يقع على عاتق كل فرد منا ، فالبشر هم الذين يتعاملون في كل دقيقة مع المنظومة البيئية بشكل مستمر بدءاً من البيت، ثم المنطقة المحيطة بهم ، ثم المجتمع بكافة أيقوناته وجوانبه.

تتجلى عظمة العطاء الإنساني للبيئة في أقل سلوك يفعله الإنسان وهو (إماطة الأذى عن الطريق)، وقس على ذلك سلوكيات أخرى كبيرة مثل الحفاظ على الحياة الفطرية من نباتات وحيوانات ، ومنع قطع الأشجار، والتقليل من التلوث بكافة أشكاله، والحفاظ على النظافة والممتلكات العامة ، وتطبيق القوانين والتشريعات البيئية التي تكفل استدامة الموارد الطبيعية ، وتوعية الأبناء والأسر وأفراد المجتمع في الاهتمام بالمنظومة البيئية .

إن العطاء البيئي ليس له حدود معينة ، وليس له فضاءات مقفلة ، فهو رمز إنساني في التعايش السليم والآمن مع البيئة، فلنعلم أبناءنا من نعومة أظافرهم المفهوم الإنساني الصحيح للعطاء البيئي، ولنغرس فيهم حب العطاء بكل مفاهيمه .

بيئة نظيفة مستدامة

حمل شعار احتفال السلطنة بيوم البيئة العماني الذي صادف الثامن من يناير لهذا العام ٢٠١٨م (بيئة نظيفة ومستدامة)، الكثير من الدلالات التنموية البيئية التي جسدت عمق الترابط الوثيق ما بين متطلبات التنمية والتطور، والحفاظ على المنظومة البيئية العمانية، والعمل على تحقيق مبادئ الاستدامة لها بما يكفل صون مواردها ومفرداتها الفطرية، وتحقيق رفاهية الانسان العماني وتمتعه بالتنمية بدون ضرر ولا اضرار.

وتناغمت مفردات هذا الشعار مع التصميم الذي أيضا جسد الرؤية المستقبلية التي تتوجهها السلطنة في الاعتماد على الموارد المتجددة والطاقات البديلة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ، وطاقة المياه ، والتي -بلا شك- تعكس التوجه العالمي الذي ينتهج في استغلال الطاقات البديلة النظيفة ، وهي الرؤية العالمية للكثير من المنظمات البيئية الدولية ،وتحث الدول عليها لتحقيق الاستدامة للمجتمع وللموارد الطبيعية من التدهور والانقراض .

ان الاحتفال بهذا اليوم الوطني الخالد في مسيرة البيئة العمانية ، والذي جاء كمكرمة من مكرمات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - للبيئة العمانية ، يدعونا جميعا كجهات حكومية ومؤسسات للقطاع الخاص والمدني، وكأفراد في المجتمع ، أن نشمر عن سواعدنا الفتية، وعن أفكارنا النيرة ،في بذل الكثير من الجهود في تحقيق أهداف هذا الشعار، وأن نتبنى مشاريع للطاقة البديلة النظيفة، وندعم المبادرات الوطنية في هذا المجال، كما إنها دعوة مفتوحة للجامعات والكليات ومراكز البحوث العلمية للتركيز على إيجاد بحوث علمية قابلة للتطبيق تستفيد منها كافة مؤسسات الدولة لتحقيق الاستدامة للبيئة العمانية.

بورك للبيئة العمانية هذا الاحتفال والاهتمام السامي بها، وبوركت الأيادي والأفكار والجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع العماني في الحفاظ على البيئة العمانية.

فخورون بكم

على الرغم من صغر سنهن ، إلا إنه عندما تسمع كلامهن وحماسهن ورغبتهن الشخصية في البحث البيئي، وحبهن لاكتشاف الجديد في عالم النبات والحياة الفطرية، تشعر بالفرح والسرور في وجود هذه الطاقات الجميلة والمبدعة من أبنائنا الطلبة، المحبين لبيئتهم ، الشغوفين للحفاظ عليها بكل الوسائل والطرق الممكنة. قادهم هذا الحب البيئي للفوز بالمركز الأول عالمياً في برنامج (جلوب) البيئي لعام ٢٠١٨م وذلك عن البحث (دراسة فاعلية استخدام نبات الروغ (القصب) في تسميد النبات وتأثيره على الماء والتربة التي ينمو عليها) .

الطالبات وجدان الندابية، وأروى الجلندانية، ورزان الندابية من مدرسة أم هاني للتعليم الأساسي بمحافظة الداخلية ، مثالا يحتذى بهن في التميز العلمي والبحثي، وقد تمكن من رفع اسم السلطنة عاليا في هذا المحفل البيئي العالمي الذي يشار إليه بالبنان، حيث بلغ فيه عدد البحوث المشاركة ١٥٠ بحثاً من جميع دول العالم ، وما حصول هذا البحث على المركز الأول إلا دلالة على قوته وتميزه في طرح المشكلة البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما إنه يؤكد على وجود شغف كبير لدى أبنائنا الطلبة في إجراء البحوث العلمية، والبحث عن المعلومة الجديدة.

المجتمع العماني يحمل في طياته نماذج مشرفة في كافة المجالات العلمية والأدبية، والاهتمام الذي توليه وزارة التربية والتعليم في إيجاد جيل من الطلبة الباحثين من خلال مختلف الأنشطة والبرامج العلمية، وعلى رأسهم برنامج " جلوب البيئي"، يشعرنا بالفخر والاعتزاز، كما إنه يدعونا كأولياء أمور إلى تشجيع أبنائنا في الانخراط في مثل هذه البرامج والأنشطة العلمية التي تكسب أبنائنا الثقة في النفس، وزيادة المعرفة والعلم في شتى مناحي العلوم المختلفة، ويؤسس قاعدة علمية متينة للمجتمع العماني للارتقاء به إلى الأفضل.

شكرا لكل من ساهم في هذا الإنجاز العماني العالمي البيئي المشرف لنا جميعا، شكرا لأولياء أمور الطالبات لكونهم المفتاح الأساس في هذا النجاح، وشكرا للهيئة التدريسية، وللقائمين على برنامج " جلوب البيئي". ويبقى أن يستمر هذا النجاح والعطاء البيئي ، وأن تتكفل مختلف الجهات الحكومية المختصة بهذا الشأن في دعم مثل هذه البحوث العلمية وتطبيق نتائجها على أرض الواقع ، من أجل الارتقاء بعماننا الحبيبة .

فلسفة الطبيعة

للطبيعة فلسفة خاصة محكمة الأقدار ، تسعى من خلالها إلى إعادة توازنها الطبوغرافي والايكولوجي حتى تكون في منأى عن حداثة الإنسان وتكنولوجياته التي أصبحت تهدد كل المعالم البيئية للطبيعة ، وهي بذلك تحقق صيغة كونية تتماثل فيها كل النواميس الطبيعية وفق أهداف مرسومة وواضحة بيد المولى عز وجل .

فدورة حياة الطبيعة هي المتنفس الحقيقي لها ، فمن خلالها تتوازن الأنظمة الطبيعية والبيئية فيها على الرغم من بعض الاختلال في التوازن نتيجة تدخل الإنسان مباشرة منها وإحداثه تغيرات جوهرية ، فقديما كانت الطبيعة هي المسيطرة على الإنسان، وكان الإنسان يتأثر مباشرة بما تفرزه الطبيعة عليه من مأكل وملبس ومسكن ، ولكن بعد التطورات التكنولوجية السريعة انقلبت الموازين رأسا على عقب، وأصبح الإنسان بفعل تكنولوجياته هو المسيطر على الطبيعة ، واستطاع ترويضها لصالحه بما يتناسب واحتياجاته العقلية ومصالحه الحيوية ، ولكن على الرغم من تلك الطفرة في الحداثة ما زالت الطبيعة لها فلسفة خاصة في الدفاع عن نفسها من خلال التغيرات المناخية المفاجأة والهزات الأرضية وارتفاع درجات الحرارة والفيضانات وغيرها من الظواهر الطبيعية التي يشهدها العالم كل يوم.

فمؤخرا اكتشف بعض العلماء أسرار الطبيعة في دقة عمليات تخلص البيئة البحرية من بعض المشاكل التي تواجهها وأهمها مشكلة التلوث البحري بالزيت عبر ناقلات النفط وكيفية محاولة البيئة البحرية التخلص من هذه الظاهرة ، كما أكتشف علماء فرنسيون دورة الطبيعة في زيادة التقلبات المناخية التي تصحبها الأعاصير المدارية والفيضانات من خلال مجموعة من التفاعلات الجديدة في الغلاف الجوي مع بعض الغازات التي تنطلق من سطح الأرض بفعل البشر وتشكل بيئة مناسبة لهذه التفاعلات وبالتالي تقلبات مناخية سريعة وازدياد في درجات الحرارة . كما أكتشف علماء أمريكيون دور الغابات والأشجار التي تقطع يوميا من أجل التعمير والبناء في امتصاص كميات كبيرة من أول أكسيد الكربون ، وغيرها من الدراسات والأبحاث .

هذه هي الطبيعة وهذه هي فلسفتها في البقاء ، فإدراك الحقائق عند الإنسان مبني على العلم والعقل والإيمان بالخالق عز وجل وقدرته على كل شيء .لذلك يجب أن تكون هناك صفحة لقاء بين الإنسان والطبيعة يتم فيها التصالح والالتزام بمواثيق ونواميس الطبيعة وذلك من خلال إلتزام جميع دول العالم بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى الحفاظ على البيئة ، لعل ذلك سوف يفتح صفحة جديدة مع الطبيعة والبيئة ويتم التصالح بينهما من أجل أجيالنا في المستقبل وأهمية الحفاظ على البشرية.

عفوا أيها المتعلمون .. فلنحافظ على بيئتنا

كل الحقائق العلمية تشير إلى أن الإنسان إذا وصل إلى مرحلة متقدمة من العلم والمعرفة يكون عند مستوى المسؤولية وتحمل أعباء الحياة لأنه ذا حصيلة معرفية تكسبه الكثير من العادات الإيجابية التي يكون بمقتضاها حذوة يقتدى بها عند غيره من الناس .

والمتعلم هنا ليس هو الذي قد حصل على الشهادات العليا في مقاعد الدراسة أو من اعتلى أكبر المناصب الإدارية بل هو كل إنسان لديه معرفة تراكمية نتيجة خبرته في هذه الحياة وممارستها بشكل عفوي ، فالمعرفة عند سقراط هي الحكمة، والحكمة هي أن تكون إنسان منتج وإيجابي في هذه الحياة .

والمتعلمون هم بمثابة الرئة النابضة لأي مجتمع وتقع عليهم الكثير من المسؤوليات الهامة التي تساهم في رقي المجتمع وتطوره إلى أفضل المستويات العلمية والثقافية والاجتماعية ، وهم كذلك الأساس الذي يكون القاعدة الرئيسة لتعليم الأجيال القادمة كيفية الحفاظ على ثروات المجتمع والحفاظ عليه من كل شيء يسيئ إلى شخصية البلد ، بل هم من يقع على عاتقهم عمليات التطوير والتحديث بما يتلاءم ومتطلبات العصر الحديث.

وما يحز في نفسي هنا أن أقول أن كثير من المتعلمين لدينا أصبحوا لا يدركون معنى تحمل المسؤولية ولا يعون مفهوم القدوة في المجتمع وأصبح الاستهتار والهمجية دائما ما تغلب على تصرفاتهم الشخصية بدون وعي واحساس بأنهم يحملون على عاتقهم مسؤولية هذا البلد والحفاظ عليه نظيفا . فكثيرا ما نلاحظهم يساهمون وبشكل ملفت للنظر في تلويث البيئة العمانية وذلك من خلال رمي الفضلات في غير أماكنها المخصصة لها وخصوصا على شواطئ البحر أو في المنتزهات أو على الطرقات وذلك بعد فترة استجمام قضوها سواء مع الأسرة أو مجموعة كبيرة من الشباب في جلسة سمر أو ترويح عن النفس، أليس هذا المنظر الذي يصدر من هؤلاء المتعلمين يثير الاشمئزاز في النفس ويقع الحسرة على المراحل العلمية المتقدمة التي وصلوا إليها أو على المناصب الإدارية والقيادية التي يمارسونها .

وما تتعجب منه كثيرا انه عندما تخاطبهم بالعقل والمنطق في هذا الجانب وفي هذا الفعل اللامسوؤلي، تراهم يدركون مدى فعلهم هذا وأثاره السلبية على البيئة العمانية ولكنهم في نفس الوقت لا يعيرون لهذا الجانب أهمية، متداركا بعضهم أفعالهم بقولهم إنه يوجد في الدولة عمال نظافة مخصصون لجمع القمامة والفضلات وإن هذا عملهم وهم يتقاضون عليه راتب شهريا ... فهل من المنطق أن يصدر هذا الكلام عن فئة من الشباب قد وصلوا إلى مرحلة متقدمة من العلم ، أم إنه الشعور باللامسوؤلية وعدم الإحساس بأهميتهم كقدوة في هذا المجتمع ، أم إنهم في الأصل ينقصهم الكثير من الوعي الاجتماعي والبيئي على الرغم من تعليمهم ، وإذا كان هذا كلام المتعلمين والمثقفين منا الذين نعتبرهم صفوة المجتمع فما بالك بكلام من هم أقل منهم مستوى في التعليم، والأحرى من ذلك أن بعضهم تقع عليه مسؤولية تربية أجيال ويحثهم على الحفاظ على نظافة البيئة وهم في الأصل لا يدركون كل كلمة يقولونها .

ونحن هنا لا نعمم على جميع المتعلمين ولكن هذه ظاهرة سيئة يجب أن تختفي من مجتمعنا العماني، لأنه بالفعل لا يصح أن نطلق على هذه الفئة من الناس مصطلح القدوة أو مصطلح القيادات الإدارية العليا لأننا بذلك نظلم هذه المصطلحات حقها، لأنه من يصل إليها يجب أن يكون عند مستوى المسؤولية في المجتمع ومستوى تحمل معنى كلمة متعلم أو منصب إداري قيادي يساهم في بناء المجتمع العماني بكل جوانبه ويحافظ عليه نظيفا، وأن يكون قدوة لغيره من أبناء جيله في الحفاظ على مكتسبات وموروثات عماننا الحبيبة..

عولمة التضامن البيئي

تدارك الحقائق لم يثني من التطور والتقدم مقدار برهة من الزمن ، فالحقيقة ما تزال قائمة رغم انطواءات الأفعال تحت ستار اللامبالاة والمبررات اللاعقلانية التي يسوقها المتشدقون الذين يعبثون بمفاهيم البيئة بدون إدراك أو إحساس منطقي يقيمون عليه أفكارهم وافعالهم . فالبيئة في نظرهم مجرد إحساس باللاموجودات الطبيعية أو ملامسة أفكارهم لحثيثات الهواء والتربة والماء والحيوانات ، فهم لا يقيمون وزنا لهذه الأمور لاعتبارها من الصغائر وإنها لا تدر عليهم ربحا ماديا يساهم في تطوير الاقتصاد أو في رفع بورصة الأسهم العالمية أو في تضاربات الأموال في الأسواق السوداء وارتفاع دخل الفرد منها .

الاحتدامات التكنولوجية الحديثة أصبحت في سلم أولويات تطلعات الشعوب إلى الرقي والحضارة والتطور، وأصبح التطور التقني مرهون بعولمة الحضارة الاقتصادية المادية التي أصبحت تطغى على كل جوانب الحياة المختلفة ، ولقد جاء هنا ارتباط عولمة البيئة بالعولمة الاقتصادية نظرا لارتباط الجزء بالكل فما تفرزه التكنولوجيا الاقتصادية يكون مثار جدل ونقطة خلاف في عولمة البيئة وذلك لأثاره السلبية التي تطغى على آثاره الإيجابية مخلفة وراءها دمار للبيئة الطبيعية وللحياة الايكولوجية البرية والنباتية والحيوانية التي باتت تعاني منها اغلب شعوب العالم رافعين حناجرهم إلى المنظمات والهيئات العالمية البيئية ولكن لا صوت لمن تنادي . فكما تم التلاعب بالعولمة الاقتصادية والثقافية وفرض أيدولوجياتها لصالح المجتمعات الكبيرة تم أيضا التلاعب بمفهوم عولمة البيئة فأصبح كل شيء يضر ببيئة الدول الغنية ويؤثر على اقتصادياتها محط أنظار واستنكار العالم حول هذه القضية البيئية وأصبح نقطة ساخنة تتناولها وسائل الإعلام وتكون في مقدمة جدولة أعمال اجتماعات دول العالم واجتماعات المنظمات والهيئات البيئية العالمية ، وأصبح لزاماً على جميع الدول المسارعة إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذه القضية وتسمى بذلك قضية العالم أو الآثار السلبية لعولمة البيئة التي يجب أن تتكاتف جميع الجهود والأيدي لوضع حد مناسب لهذه القضية وذلك مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان أطلقت الشعارات والنداءات لعولمة البيئة نتيجة وصول العواصف الرملية المحملة بمواد سامة مسببة للتلوث من شمال شرق أسيا إلى الساحل الغربي لها .

وفي المقابل نرى أن هناك مئات المشاكل والقضايا البيئية في الدول الفقيرة ولكن تترك دائما في طي النسيان أو في ملفات عفى عليها الزمن وتكابل الغبار فوقها وهي داخل أدراج المنظمات والهيئات البيئية العالمية وننتظر الفرج للنظر إليها فقط حتى بدون اتخاذ القرار فيها . فنظرية "فريدمان" الاقتصادية وهو الأمريكي الحائز على جائزة نوبل الاقتصادية والتي تقول " ما يفرزه السوق صالح ، أما تدخل الدولة فهو طالح " يمكن أن نطبقها على البيئة وما تفرزه التكنولوجيا الحديثة من قضايا ومشاكل بيئية عالمية تلقي بضلالها على شعوب الدول الفقيرة تحت مصطلح عولمة البيئة.

ولم يبقى لنا في ظل غياهب عولمة البيئة وما تفرزه من نتائج لصالح بعض الدول على حساب دول أخرى إلا أن نرجع إلى الشعار الذي أطلقه قداسة البابا وهو " عولمة التضامن البيئي " في الاحتفالية العالمية باليوم العالمي للفلاحين وجميع العاملين في الحفاظ على البيئة والثروات الزراعية في العالم، لعل هذا الشعار يكون لنا المخرج الوحيد أو الإضاءة التي تستطيع أن تتضامن من خلالها جميع دول العالم في حل مشاكلها البيئية بدون وجود احترازات أو معادلات نفعية لبعض الدول، وتكون عولمة البيئة متضامنة مع التطورات التكنولوجية وقرارات المنظمات والهيئات البيئية العالمية لجميع دول العالم بدون استثناء يذكر .....

البحث عن شاعر للبيئة

إذا كانت قصائد الشاعر اليوناني هوميروس صاحب الإلياذة والأوديسة علاج ناجح للقلب وارتفاع ضغط الدم فما هو العلاج الناجح للتصادمات الساخنة في مجال الحرب الكيميائية النووية البيئية التي تشهدها الساحة الدولية مؤخرا بغرض الفوز في سباق التسلح الذي يمتطيه العالم اليوم من أجل الوقوف في مصاف الدول الكبرى .

وما يلفت الانتباه في هذه اللحظة هي التهديدات الصريحة التي تتبناها بعض الدول الكبرى ضد دول أخرى في محاولاتها لقصف مفاعلاتها النووية ومصانعها الكيميائية في حالة تصعيد تلك الدول خوضها في سباق التسلح النووي وخوفها من صنع قنبلة نووية وأنها تمثل التهديد الخطير للدول الكبرى.

لنطرق الأمر جليا في هذه النقطة في حالة حدوث قصف مفاجئ لهذه المفاعلات النووية وتسرب كميات كبيرة من الملوثات النووية إلى الخارج عن طريق الرياح وانتشارها داخل الدولة وخارجها في الدول المجاورة، لنرى الكم الهائل من الأخطار التي سوف تؤثر سلبيا على السكان وعلى الاقتصاد وعلى الكائنات الحية، وكذلك الآثار التي سوف تتعرض لها النظم الايكولوجية البيئية داخل الدولة وخارجها .

الجواب هنا يرجعنا إلى الخلف قليلا، وبالتحديد في مدينة تشرنوبل في اوكرانيا عندما حدث انفجار مفاجئ في المفاعلات النووية في هذه المدينة البريئة التي راح ضحيتها الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ بدون ذنب يقترفونه سوى إنهم آمنوا بوجود تطور تكنولوجي جديد يجب مسايرته بشتى الأشكال غير مدركين بأن هذا التطور قد أيقض في هذه المدينة أمراض العصر مثل السرطانات والتشوهات الخلقية والجينية وغيرها من الأمراض الصحية الخطيرة التي تفتك بالإنسان ، إضافة إلى تدمير الحياة الايكولوجية الطبيعية التي تتمتع بها هذه المدينة الساحرة والقضاء على التنوع البري والبحري والفطري الذي تزخر به بالمقارنة مع بقية المدن الأوروبية .

ماذا يبقى هنا لنتخوف منه إذا عرفنا بأن هذه الآثار السلبية التي خلفها انفجار تشرنوبل مثل التشوهات الخلقية والجينية للأطفال مستمرة إلى الآن تاركة ورائها أطفال مشوهين يعانون الكثير من الأمراض التي تهدد حياتهم بين الفينة والأخرى بالموت المفاجئ، وكذلك التدمير الشديد الذي صاحب هذه الإشعاعات بالبيئة والقضاء على الكثير من الكائنات الحية فيها .

ألسنا نحن هنا بحاجة إلى شاعر جديد مثل هوميروس يبعث فينا روح التجديد والأمل بقصائده الجديدة التي سوف تشفينا كثيرا من الأمراض الخطيرة وتنقذ بيئتنا من خطر التدهور الذي سوف ينتج من جراء التفجيرات المحتملة لأي دولة في العالم تمتلك مثل هذه المفاعلات النووية .

إذن فالبحث جاري عن هذا الشاعر الجديد الذي سوف ينقذ البشرية من براثن هوجاء تعصف ببعض الدول بغية فرض سيطرتها ونفوذها على العالم، ويمكن أن نسميه بشاعر الإنسانية أو شاعر البيئة المرتقب الجديد .....!!!!!!!!!!!!

الفصل الثالث

الاهتمام بالحياة البرية والبحرية

الإتجار بالحيوانات والطيور

على الرغم من الجهود التوعوية الكبيرة التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية المسؤولة عن البيئة في السلطنة حول أهمية الحفاظ على الحياة الفطرية وصون مواردها الطبيعية بما يكفل لها الاستدامة ، إلا أن هناك ثمة ممارسات وسلوكيات خاطئة يمارسها بعض المواطنين في عمليات الصيد غير المشروعة للحيوانات البرية والطيور وذلك بقصد الإتجار بها ، متناسين في ذات الوقت القوانين والتشريعات البيئية التي تجرم أفعالهم وسلوكياتهم ، وربما تؤدي في نهاية المطاف الى الدخول في متاهات قضائية لا يحمد عقباها.

وفي كثير من الأحيان عندما تطالعنا مختلف وسائل الإعلام العمانية بأنه قد تم الإمساك بمواطنين اصطادوا حيوانات برية أو طيور معرضة للانقراض وهم في حالة ترصد وتعقب ، مع نشر الصور المؤلمة وبجانبها كل أدوات الجريمة البشعة ، فإنه يحز في نفسك كثيرا ما آلت إليه بعض التصرفات الفردية من قبل بعض الأشخاص الذين باعوا ضمائرهم مقابل حفنة باطلة من المال ، أو مقابل الاستمتاع بهواية الصيد وقضاء وقت الفراغ لديهم . فهذه الصورة الضبابية القاتمة التي رسمها هؤلاء الأفراد داخل المجتمع العماني هي صورة فردية لسلوكيات فردية تنم عن قصورهم في إدراك معنى الثروة الوطنية من الحياة الفطرية وفي أهمية الحفاظ على المنظومة البيئية بكافة عناصرها المختلفة.

أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في المجتمع وتدق ناقوس الخطر والتهديد الحقيقي للحياة الفطرية في السلطنة، لذلك من الأهمية بمكان تشديد العقوبات والقوانين على مثل هذه الأفعال الشنيعة، وأن لا يتم التهاون في هذا الموضوع أبدا سواء من قبل الأعراف أو التقاليد، بل يجب أن تكون الأحكام غليظة عليهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم فيمن تسول له نفسه أن يقحم أنفه في هذه المجالات ، لأن التهاون في مثل هذه المواضيع ربما يدمر الحياة الفطرية في السلطنة، ويفتح المجال للكثيرين للاقتحام في هذا الموضوع ، فمنظومة الحياة الفطرية في السلطنة هي مسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعا في الحفاظ عليها من الاندثار والانقراض .

حياته في خطر

ما إن ترى هاماته تعانق الجبال، ونظراته للأفق البعيد ترصد الحياة البرية بكل أيقونتها الطبيعية، يتشكل لك منظر الرجل المخلص لوطنه ولمنظومته الطبيعية والبيئية، فتارة يكون تحت أشعة الشمس اللاهبة، وتارة أخرى في حلكة الظلام الدامسة، كل هذا من أجل مراقبة الحياة الفطرية التي تزخر بها السلطنة، ومنع بعض السلوكيات غير المسؤولة التي تأتي اختلاساً في أوقات مختلفة لصيد بعض الحيوانات من أجل متعة الصيد والأكل والبيع.

حياته دائمًا ما تتعرض للخطر من قبل فوهة البنادق التي تطلق على الحيوانات، ومن قبل مطاردات السيارات التي تعيث عنجهية في البراري والمحميات الطبيعية، فكم شخص من مراقبي الحياة الفطرية في السلطنة قد نجا من حادثة الموت، وكم شخص منهم تعرضوا لإطلاق النار، ومنهم من تعرض لتدهور سيارته نتيجة المطاردات، فحياتهم يوميًا في خطر محدق بسبب بعض الممارسات الخاطئة لبعض الأشخاص.

إن تلك السلوكيات التي ينتهجها بعض الأفراد في اصطياد الحيوانات البرية تشكل منحنًا خطيرًا لمنظومة استدامة البيئة العُمانية، فعلى الرغم من التوعية البيئية والقانونية لهذا الموضوع، إلا أنه ما تزال هناك انتهاكات مستمرة في هذا الجانب، ويتعرض من خلالها المراقبين للكثير من التحديات أهمها فقد الحياة. فثمة مطالبات قوية من قبل مدافعي البيئة في السلطنة إلى تفعيل الجانب القضائي في هذا الأمر، وتغليظ العقوبات القانونية لمرتكبي هذا الجرم البيئي، كما أنه حان الوقت لفتح محكمة بيئية أو دائرة قضائية تعني بالنظر في القضايا البيئية التي تزيد بشكل مستمر في السلطنة، من أجل أن تكون رادعاً لمن تسول له نفسه بارتكاب الجرائم البيئية والتعدي على الحياة الفطرية في السلطنة.

فتحية شكر وتقدير إلى جميع مراقبي الحياة الفطرية في السلطنة، فلكم منا كل الامتنان على جهودكم المعطاءة في سبيل تعريض حياتكم للخطر من أجل مراقبة الحياة الفطرية والحفاظ عليها والذود عن مكنونات الوطن. كما أن الجميع مطالب بأن يكون مدافعًا ومحاميًا عن البيئة العمانية، وعن كل منجزات النهضة المباركة من أجلنا في الوقت الحالي ومن أجل أجيالنا في المستقبل.

حرق العلعلان

إن ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي قبل فترة من قيام بعض السياح بحرق شجرة العلعلان بالجبل الأخضر، أثناء قيامهم بجولاتهم السياحية للاستمتاع بالأجواء الجميلة، والطقس الرائع في هذه البقعة الجغرافية المميزة من السلطنة ، لهو أمر محزن ، ويثير في النفس الحسرة إلى ما وصلت إليه بعض التصرفات الفردية من قبل بعض السياح في عدم اهتماهم بالمنظومة البيئية وعدم اكتراثهم في الحفاظ على هذا التراث البيئي المهدد بالانقراض.

شجرة العلعلان من الأشجار البرية المعمرة في السلطنة والمهددة بخطر بالانقراض ، ويصل عمر بعضها إلى آلاف السنين ، وهي من الكنوز الطبيعية النادرة على مستوى العالم ، وتبذل الجهات المختصة بالسلطنة جهود حثيثة في الحفاظ على هذه الشجرة من التدهور والانقراض ، لأن معدل تواجدها بدء بالانحسار بسبب العوامل الطبيعية، لذلك تمثل هذه الشجرة أحد أهم المعالم البيئية في السلطنة.

التصرفات اللامسؤولة من قبل بعض السياح في تدمير الحياة النباتية والحيوانية بالأماكن الطبيعية ، يسبب عبأ وثقلاً كبيراً على الجهات في الحفاظ على ما تبقى من الحياة البيئية المهددة بالانقراض بالسلطنة، وهي تصرفات سيئة لا تقبلها الشريعة الإسلامية ولا الأعراف والنظم الحضارية، كما أنها تنم عن نقص ذاتي لدى هؤلاء الأشخاص بقيامهم بشكل مستمر بهذه الأفعال السلبية.

يجب أن يكون كل واحد منا لديه رقابة وطنية بيئية ذاتية، وأن يغرس المبادئ الإيجابية في أسرته وأبنائه ومجتمعه في أهمية الحفاظ على الممتلكات العامة والأماكن السياحية والحياة الفطرية النباتية والحيوانية في السلطنة، فغرس القيم السليمة والصحيحة تؤدي الى بناء مجتمع قوي ومتماسك .

انتهاكات للحياة البحرية

ما ثير في النفس الاستغراب أن مسلسل انتهاكات الحياة الفطرية ما زال مستمرا في بعض محافظات السلطنة ، وخاصة فيما يتعلق بالكائنات البحرية الفطرية مثل السلاحف البحرية والدلافين، التي تمثل أحد أهم الأنظمة البيئية في السلطنة، وهذا ما تناقلته مؤخراً مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وآثار الاستهجان حول هذه الأفعال غير المسؤولة التي تدمر الحياة الفطرية في السلطنة، الى جانب التطرق الى الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا الأمر ودورها في هذا الجانب.

الموضوع بشكل عام يشكل ظاهرةً خطيرةً ومؤرقة للمجتمع، فالسلاحف البحرية والدلافين من الأنظمة البيئية المهمة والمعرضة لخطر الانقراض، والصيد الجائر لها يهدد بقائها في البيئة البحرية العمانية، فتلك الافعال والسلوكيات التي تمارس هذه الأفعال في الخفاء بطرق ملتوية بعيدة عن أنظار المراقبة، تعتبر جرماً بيئياً وتعاقب عليه القوانين والتشريعات البيئية.

الجهات الحكومية تبذل قصارى جهدها في مراقبة الحياة الفطرية في السلطنة ، ولكن تمارس هذه السلوكيات السيئة بعيدا عن الأنظار، فتارة يصيدون ويقتلون الحيوانات البرية والبحرية والطيور، وتارة أخرى يحرقون ويقتلعون النباتات والأشجار المعمرة. وهكذا يستمر مسلسل الإنتهاكات بدون توقف ، وتكون الحياة الفطرية في خطر دائم من تلك الأيادي العابثة.

لا يمكن أن تضع الجهات الحكومية حارس على كل حيوان بري أو بحري أو طير أو نبات ، يراقبها ويحميها طوال الوقت، فهناك دوريات مراقبة وتفتيش تقوم بها هذه الجهات بين الفنية والأخرى، ولكن باعتقادي أن الحارس الأمين على الحياة الفطرية في السلطنة هو المواطن العماني بنفسه ، فيجب أن يحمي ثرواته وتراثه البيئي والطبيعي من التدهور والانقراض والصيد الجائر، وأن يساهم في تبليغ االجهات المسؤولة ضد من تسول له نفسه العبث بأحد منظومات البيئة العمانية .

حماية البيئة هي مسؤولية الجميع ، والمواطن هو مسؤول عن حماية وطنه وتراثه وثرواته الطبيعية والبيئية، لتكون له ولأجياله في المستقبل.

خطوة رائعة جدا

الخطوة التي اتخذتها وزارة البيئة والشؤون المناخية ووزارة السياحة في تفعيل جانب المحميات الطبيعية في الاستثمار السياحي البيئي، هي خطوة جميلة جدا ، وتعتبر تقدم ملموس في جانب السياحة البيئية واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يتناسب وتطور العالم السياحي والمستمر في تنافس دول العالم في جذب السياح للاستمتاع بثرواتها الطبيعية والبيئية، وايجاد مصادر دخل جديدة تدر الملايين على تلك الدول.

هذه الخطوة الاستثمارية في محميتي القرم الطبيعية بمحافظة مسقط، وحديقة السليل الطبيعية بمحافظة جنوب الشرقية، تعتبر أيضا فاتحة خير لاستثمار باقي المحميات الطبيعية في السلطنة ، وايجاد لها منافذ سياحية باشراك المجتمع المحلي ، ودعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام ، كما أنها تؤكد كذلك على أن السلطنة بها مقومات طبيعية سياحية ساحرة وفريدة يجب أن تستغل من كافة النواحي من أجل تنوع المصادر وعدم الاعتماد على النفط والغاز كمصادر وحيدة للدخل.

المهم في الأمر ولكي يكتمل عقد الاستثمار السياحي البيئي في المحميات الطبيعية في السلطنة، يجب أن توضع هذه الجهات الشروط والقوانين التي تكفل حماية الحياة الفطرية من حيوانات ونباتات وكائنات حية في هذه المحميات، بحيث يوجه المستثمرون لمراعاة التشريعات والقوانين البيئية. كما يجب اشراك المجتمعات المحلية القريبة من المحمية في هذا الاستثمار ، إلى جانب من الأهمية أن تحتوي كل محمية على متحف علمي مصغر يحتوي على معلومات عن المحمية وبعض التحف والأثريات التاريخية التي تم العثور عليها في نفس المحمية.

نشد بأدينا جميعا على هذه التجربة الرائعة، ونتمنى من هذه الجهات أن تكون عين حارس على هذه المحميات الطبيعية، بحيث تكون هناك رقابة دائمة لها ، مع قياس الأثر البيئي والفطري لكل محمية يستمثر بها ، وتقييم هذه التجربة بشكل مستمر، حتى نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة لمحمياتنا الطبيعية ، وتكون مجالاً خصبا للاستثمار السياحي مع حفاظها على رونقها وجماليتها البيئية والطبيعية بشكل مستدام.

عل.....لان

في مشهد صارخ يتكرر أكثر من مرة في منطقة الجبل الأخضر ، وهو قيام بعض السياح بعد الاستمتاع بقضاء أجمل أوقاتهم هروبا من حرارة الصيف الشديدة إلى الأجواء الباردة في الجبل الأخضر بحرق أشجار العلعلان المعمرة والنادرة، وتركها لتحترق بكاملها في منظر يبعث في النفس الحزن ، غير مكترثين بهذه الأفعال السيئة التي تؤدي إلى القضاء على الحياة الفطرية النادرة في السلطنة.

إن هذه السلوكيات السلبية التي تمارس من قبل بعض السياح في الكثير من مناطقنا السياحية البيئية ، تعتبر تهديدا حقيقيا للمنظومة البيئية في السلطنة، فالكثير من هذه التصرفات اللامسؤولة تقضي على ثروات وطنية نادرة من الصعب إرجاعها مرة أخرى إلى طبيعتها البكر، فأشجار العلعلان التي احترقت يقدر أعمار بعضها إلى مئات السنوات، ناهيك عن تدمير الغطاء النباتي الذي بات في الوقت الحالي يشكو من تهديدات بشرية وطبيعية متسارعة عليه ، مما ينذر بوجود مشكلة بيئية قادمة .

الجهود الحكومية في الحفاظ على الغطاء النباتي حثيثة ومستمرة في هذا الجانب، حيث تم الإعلان عن منطقة الجبل الأخضر كمحمية للمناظر الطبيعية، وهنالك أيضا مشاريع وبرامج تنفذ لمكافحة التصحر، واعادة استزراع النباتات والأشجار المحلية المعمرة بهدف الحفاظ عليها من الانقراض. إلا أن هذه الجهود تبقى منقوصة إن لم يتكاتف الجميع لإنجاحها من خلال سلوكياتهم الإيجابية في تعاملهم مع كافة مفردات البيئة العمانية، لأن المتعامل الأول والمؤثر والمتأثر بالعناصر الطبيعية هو الإنسان.

لا يمكن أن نضع عند كل شجرة علعلان في الجبل الأخضر حارس يراقبها طوال الوقت أو كامرات مراقبة، بل يجب أن نكون نحن أبناء هذا الوطن الغالي حراس للثروات الوطنية فيه من كل الأيادي العابثة، وأن نشعل في نفوسنا ونفوس أبناءنا وإخواننا في المجتمع جذوة حبنا واهتمانا بمفردات وعناصر البيئة العمانية لأنها ثروة حضارية للأجيال القادمة.

حدائق غناء .. ولكن!!

منذ الوهلة الأولى التي تقع عليها عيناك تراها حدائق غناء اكتست بجماليات الطبيعية التي وهبها الله عز وجل للبيئة البحرية في السلطنة، مناظر تأخذ الألباب وتسحر الأعين، وتبعث في النفس طمأنينة بأن البيئة البحرية في عمان كنز مدفون في الأعماق ، تشرق عليه خيوط الشمس المكتسية بالسلام والأمن والأمان . إنها حدائق الشعاب المرجانية التي تتزين بها شواطئ وخلجان السلطنة الممتدة شمالا من محافظة مسندم وحتى تخوم محافظة ظفار في الجنوب.

جماليات طبيعية بحرية مكنونة في أعماق التاريخ العماني، ساهمت في ازدهار الحياة البحرية من كائنات بحرية متنوعة وثروة سمكية زاخرة ، ولعبت دورا محوريا في حفظ التوازن البحري للسلطنة على مر العصور، إلا إنه مع مرور الزمن بدأت هذه الحدائق الغناء تعاني من بعض الإشكالات البيئية بسبب بعض الشباك العالقة فيها ، وتكسر بعضها نتيجة المراسي التقليدية للصيادين، فأدت إلى فقدان بعض بريقها ، وتعطل بعض وظائفها الطبيعية ، وتراجع دورها في حفظ التوازن الايكولوجي للبيئة البحرية ، مما ينذر بوجود مشكلة بيئية يجب التصدي لها بكل الإمكانات المتاحة.

الجهود البيئية التي تبذلها الجهات البيئية في السلطنة والفرق التطوعية وأندية الغوص في الحفاظ على بيئة الشعاب المرجانية واضحة للعيان، ولكن تبقى منقوصة إذا لم يكن هناك تعاون واضح من قبل الصيادين وهواة الصيد والغوص في الحفاظ على هذا الكنز المدفون في أعماق البيئة البحرية. فمنظر شباك الصيد العالقة التي تمتد لمسافات طويلة وهي تغطي بريق الشعاب مؤلم جدا ، ويبعث في النفس الحزن على هدر هذه الثروة الطبيعية ، كما إن منظر المراسي التقليدية العالقة في وسط هذه الشعاب التي تؤدي إلى تكسير مساحات كبيرة منها أيضا ينبئ بخطر حقيقي يهدد بيئتها البكر التي مع مرور الزمن ربما تختفي من بيئتها الطبيعية.

الهمسة البيئية الأخيرة التي نوجهها للمجتمع هي أن تتكاتف الجهود جميعا في إرجاع بريق الأمل لهذه الحدائق الغناء ، لأنها من أهم البيئات الطبيعية للبيئة البحرية في السلطنة ، وهي كنز بيئي فريد متنوع حق علينا الحفاظ عليها بشتى الطرق والوسائل .

قطع السدر

منظر أشجار السدر وهي مقطوعة ومتدهورة على الأرض في بعض ولايات السلطنة في الفترة الأخيرة من قبل بعض العمالة الوافدة، أمر يثير في النفس الحزن على ما وصل إليه الحال بهذه الشجرة المباركة التي لها من الفوائد الشي الكثير، حيث يقوموا هؤلاء العمالة بقطع أغصان وأوراق هذه الشجرة وبيعها لبعض الشركات من أجل الربح المادي ، مما ينبئ بوقوع كارثة بيئية إن لم يتم التصدي لها من قبل جهات الاختصاص، وكذلك من قبل أفراد المجتمع.

إن الاضرار بهذه الشجرة أو أي شجرة أخرى جريمة يعاقب عليها القانون والتشريعات البيئية في السلطنة، لأنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور خطير في الغطاء النباتي ، وهناك قوانين وتشريعات نظمت استخدام بعض هذه الأشجار والنباتات لأغراض تجارية وعلاجية وفق معطيات بيئية لا تضر بمنظومة البيئة العمانية. والدافع الوحيد لتلك الشركات هي الفوائد الكثيرة التجميلية والطبية التي يتم استخراجها من شجرة السدر ، لأنها تعتبر كنز ثمين لاستخلاص مواد تجميلية وصناعة بعض الأدوية والمستحضرات ، إلى جانب انها تفيد في علاج الكثير من الأمراض العادية والمزمنة التي تصيب الإنسان في حياته اليومية .

شجرة السدر شجرة مباركة ، تم ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من موضع ، مما يدل على أهمية هذه الشجرة وفوائدها ، فقال تعالى "وأثل وشيء من سدر قليل" سبأ/١٦، "في سدر مخضود" الواقعة/٢٨، "إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى" النجم/١٦، "عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى" النجم/١٤. كما أيضا ذكرت في السيرة النبوية الشريفة، وفي كتب التاريخ عند القدماء، أما من الناحية البيئية فهي من أقوى الأشجار صلابة وتحملا للتغيرات المناخية، وهي من أخر الأشجار التي تتدهور وتموت، وتستقطب الطيور والكثير من الكائنات الحية للعيش في ظلالها وبين أغصانها وتحت جذورها.

هناك جهود حثيثة قامت بها الجهات المختصة بعد هذه الظاهرة الخطيرة لقطع وتدهور أشجار السدر، ولكن يجب أن نكثف الرقابة على كافة مفردات الحياة الفطرية في السلطنة منعا من تدهور الغطاء النباتي والحيواني، ويبقى المراقب الأول لمنع هذه الظواهر هو الأفراد والمجتمع، لذلك يجب علينا جميعا أن نكون يدا واحدة في قمع كل أيدي عابثة بتراب هذا الوطن الغالي .

التشجير ما له وعليه

جميل أن ترى منظر الشوارع في السلطنة وهي مخضرة بأنواع مختلفة من الأشجار المتنوعة، فهو يترك في النفس الأثر الطيب لاهتمام مختلف الجهات بموضوع التشجير، لما له من الفوائد الإيجابية المتنوعة على البيئة والإنسان ومختلف الكائنات الحية، كما إنه يكافح ظاهرة التصحر التي أصبحت تؤرق الجميع بتهديداتها على المنظومة البيئية العمانية، ويزيد من رقعة الاخضرار.

الجهود المبذولة رائعة ومتميزة، فهو ينبئ عن وعي بيئي جيد في الإهتمام بموضوع التشجير، ولكن يبقى أن توجه هذه الجهود بالشكل المطلوب الصحيح الذي يحقق مختلف الفوائد منه، من خلال الابتعاد عن زراعة الأنواع الدخيلة من الأشجار التي تهدد البيئة العمانية، والتركيز على زراعة الأشجار والنباتات المحلية العمانية التي باتت ضمن منظومة الأشجار المهددة بالانقراض عالميا.

ما دفعني للكتابة حول هذا الموضوع هو ملاحظة أحد علماء البيئة في إحدى الدول العربية عندما زار السلطنة في رحلة استجمام مع عائلته، فكتب مغردا في أحد مواقع التواصل الاجتماعي (عمان بلد جميل، بيئتها نظيفة وبكر، قوانينها صارمة في الحفاظ على مكوناتها الطبيعية، ولديها اهتمام بموضوع بالتشجير، ولكن يغلب عليها الأشجار الدخيلة في الشوارع والمتنزهات والحدائق، وهي لديها مخزون كبير من الأشجار المحلية النادرة والمتفردة بها على مستوى المنطقة، إن لم تنتبه لهذه الإشكالية سوف تدفع باهظ الأثمان لمعالجتها في المستقبل مثلما حدث في بعض دول العالم).

وحتى لا نقع في طائلة المبالغ الباهظة الأثمان في معالجة موضوع التشجير في السلطنة في المستقبل، علينا أن نتنبه لهذه المشكلة، وأن نضع الحلول المناسبة لها في الابتعاد عن زراعة الأشجار الدخيلة واستبدالها بأشجار ونباتات محلية عمانية، فبيئتنا غنية بتنوع الغطاء النباتي الذي يقاوم الجفاف وينمو طبيعيا ولا يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في الري، فقنطار وقاية خير من ألف علاج.

محميتان جديدتان

جاءت اللفتة الكريمة من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بإنشاء محمتي الحجر الغربي لأضواء النحوم بمحافظة الداخلية، ومحمية الرستاق للحياة البرية بمحافظة جنوب الباطنة ، لتؤكد الاهتمام السامي الذي يوليه جلالته - أعزه الله - بصون الحياة الفطرية في السلطنة، والرؤية الثاقبة البعيدة لأهمية الحفاظ على منظومة البيئة العمانية وصون مواردها الطبيعية بما يكفل لها الإستدامة .

إن إنشاء المحميتين في الوقت الحالي وسط الصراعات السياسية والاقتصادية والايدلوجية التي تمر بها دول العالم ، وعواصف الثورة التكنولوجية الحديثة، لها دلالات عميقة بأن البيئة العمانية لا زالت بخير وتحت أيدي أمينة، فجلالته - أبقاه الله - يؤكد دائما أن تترافق جهود التنمية مع الحفاظ على عناصر البيئة ، وان تكون هناك مواءمة متساوية ما بين الطفرة التنموية ومكونات البيئة .

في غالب الأمر تتعرض الحياة الفطرية في السلطنة لعدد من التهديدات البشرية والطبيعية المستمرة التي أثرت فيها منها انتهاكات الصيد غير المشروع، ودهس الحيوانات، وحرق الأشجار المعمرة، والعبث بالغطاء النباتي في المسطحات الخضراء ، والجفاف، والتصحر، وعوامل التعرية، وفقدان التربة بعض عناصرها الطبيعية .....، كل ذلك أثر على عناصر البيئة العمانية والحياة الفطرية فيها . وأدى إلى تعرض بعض الحياة الفطرية لخطر الانقراض، لذلك جاءت المحميات الطبيعية لتكون الدرع الحصين في الحفاظ على تلك العناصر من خطر التدهور والانقراض ، وساهمت بشكل مباشر في تقليل تلك التهديدات البشرية والطبيعية، وعملت على تنمية الأحياء الفطرية فيها بشكل ملحوظ ومتنامي.

لبنة جديدة من لبنات النهضة تضاف الى منظومة البيئة العمانية بإنشاء هاتين المحميتين ، وهو ما يدعونا في ذات الوقت لتضافر الجهود الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد للحفاظ على كل المنجزات البيئية على هذه الأرض المعطاء .

وفاء أفعى لامرأة عجوز

حكي في قديم الزمان وفي إحدى الدول العربية – والذمة على الراوي – أن أفعى كانت تعيش في شجرة عند بيت امرأة عجوز لديها بعض الأحفاد الصغار الذين كانوا يلعبون ويمرحون عندما يأتون لزيارتها ، حيث كانت لهذه الأفعى صغارا ترعاهم وتوفر لهم قوت يومهم وكانت تعيش بخير وسلام عند بيت العجوز ، وفي يوم من الأيام عندما كان الأحفاد يلعبون ويمرحون ذهبوا إلى تلك الشجرة وحين شاهدوا صغار الأفعى قتلوهم ضربا بالحجارة والعصا ، وعندما رجعت الأفعى وجدت صغارها أمام الشجرة وقد فارقوا الحياة ، فحزنت كثيرا وقررت الانتقام من الأطفال الذين حرموها الأمومة ، وعندما كانت الجدة تضع اللبن داخل الجرة وتعلقه فوق الشجرة لكي يبرد قررت الأفعى الانتقام وذهبت إلى تلك الجرة ووضعت سمها داخل اللبن ورجعت عند صغارها تبكي تحت الشجرة ، ولكن عندما رأت الأفعى المرأة العجوز توبخ أحفادها وتضربهم على ما فعلوه في صغارها ، أحست بالحنان والحب من قبل تلك الجدة العجوز، وذهبت بسرعة كبيرة إلى تلك الجرة التي يوجد بها اللبن وقد أخذت في فمها كومة تراب ووضعتها داخل الجرب وأسقطت الجرة من أعلى الشجرة إلى الأرض لكي لا يشرب الأطفال من اللبن ويتسمموا ويموتوا ، وكل ذلك وفاء من تلك الأفعى للمرأة العجوز التي أحاطتها بالحنان والحب والوفاء .

فقصة الأفعى والعجوز تقودنا إلى نوع من الوفاء والحنان والترابط بين بني الإنسان والحيوانات لأنها أساس التوازن البيئي والطبيعي والفطري في الكرة الأرضية ، كما تقودنا إلى الحضارات القديمة التي استأنست الكثير من الحيوانات البرية لتساعدها في القيام بأعمالها الحياتية ، وبالتالي كانت تشكل نوعا من التوازن الايكولوجي في الحياة . ولكن ومع انبثاق عولمة التكنولوجيا والتطور أختلت العلاقة الثنائية بين الإنسان والحيوان ، وأصبحت الموازين تلعب لصالح الإنسان على حساب الحيوانات وبالتالي أدى إلى انقراض الكثير من الحيوانات البرية والتي أصبحت الصحاري والغابات تخلو منها ، بل أن بعض الحيوانات لجأت إلى أعالي قمم الجبال للاختباء خوفا من اصطيادها وانقراضها بالكامل.

اختلال العلاقة الايكولوجية بين الإنسان والحيوان أصبحت مثار جدل بين أوساط البيئيين والاقتصاديين ، البيئيون يرفضون التكنولوجيا والتطور الذي يقضي ويهدد على الحياة الفطرية والبرية ، أما الاقتصاديون فإنهم يسعون إلى الربح المادي دون مراعاة أية إحرامات بيئية وطبيعية سواء من خلال المشاريع التنموية كالمنشآت الصناعية أو المشاريع السياحية والعمرانية كالفنادق والمنتجعات السياحية والمدن العمرانية ، حتى وإن كثير من دول العالم وخصوصا الدول العربية – على الرغم من معرفتها بالأضرار البيئية والطبيعة – تقوم بتنفيذ مشاريعها التنموية الكبيرة التي تقضي وتدمر الحياة البيئية والطبيعية الخلابة فيها سواء على السواحل البحرية أو في الصحاري أو الغابات ، وهم يرجعون السبب في إقامة هذه المشاريع إلى نقص المواقع الفريدة والمتميزة لإقامتها ، وكذلك مسايرة النمو والتطور العمراني والسياحي والتكنولوجي من أجل رفع اقتصادياتها .

ونحن هنا لسنا بصدد منع أو معارضة هذه المشاريع التنموية الكبيرة لأنها سوف تساهم في رفع اقتصاديات الدول العربية ، وكذلك يعول عليها الكثير في جانب تنشيط الوضع الاقتصادي والتجاري والسياحي ، بل حتى الجانب الوظيفي لتلك البلدان التي تعاني كثيرا من البطالة ، ولكن في المقابل ندعو القائمين على هذه المشاريع أن تكون لديهم نظرة تمحص وتفحص بيئي وطبيعي للمنطقة المراد تنفيذ فيها هذه المشاريع ، وتقدير حجم الأضرار البيئية والطبيعية فيها ، فإذا كانت الأضرار كبيرة فإنه ينظر إلى اختيار منطقة أخرى بديلة ينفذ فيها هذا المشروع ، أما إذا كان لا توجد منطقة أخرى بديلة لإقامة هذا المشروع فانه يجب عليهم إيجاد البدائل الأخرى للحفاظ على توازن التنوع الايكولوجي لهذه المنطقة مثل مراعاة إعادة تأهيل هذه المنطقة بيئيا وطبيعيا حتى لا تفقد جميع مميزاتها ، وكذلك للمحافظة على التنوع الفطري فيها فانه يمكن نقل الحيوانات أو النباتات إلى مناطق أخرى تتميز بنفس مميزات هذه المنطقة وإقامة لها محميات طبيعية وذلك حتى نحافظ على نوع جنسها من الانقراض ، كما إنه يمكن للقائمين على هذه المشاريع إقامة متحف طبيعي أو بيئي في منطقة المشروع حتى نحافظ على التميز الايكولوجي لهذه المنطقة ويكون بمثابة مزار سياحي وطبيعي لها .

لذلك يجب علينا دائما أن نأخذ في عين اعتبارنا الطبيعة الايكولوجية للمنطقة المراد تنفيذ فيها المشاريع التنموية الكبيرة وذلك حتى لا نفقد التوازن الطبيعي لمنطقتنا العربية ونصبح بلا هوية بيئية وطبيعية ، ونرجع وفاءنا لبيئتنا العربية كوفاء تلك الأفعى للمرأة العجوز .

الجدار الأخضر العظيم

يعد التصحر من أخطر القضايا البيئية التي تواجه العالم بصفة عامة والقارة الأفريقية بصفة خاصة، حيث تكمن هذه المشكلة في فقدان الأرض لغطائها النباتي مما يؤدي إلى تدهورها و تدهور ما عليها من ثروة نباتية وحيوانية وكذلك تدهور التوازن المائي بها ، وتتلاحم الصور المعبرة عن هذه القضية التي أودت بحياة الآلاف من البشر وشردت الكثير منهم بحثا عن مأكل يسد رمق عيشتهم اليومية في ملحمة إنسانية تعاطف معها الكبير والصغير والغني والفقير من خلال المشاهد التلفزيونية والصور الصحفية التي نشاهدها يوميا عن ظاهرة المجاعة في العالم بسبب قضية التصحر وما ألت إليه من نتائج سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول ، حيث يتعرض كوكب الأرض منذ أكثر من خمسين سنة لتدهور التربة بمساحات بلغت نسبتها ١١٪ من الغطاء النباتي الذي يكسو سطح الأرض ، وأصبح هناك مليار نسمة من البشر يهددهم شبح الجفاف والفقر الناجم عن هذه الظاهرة التي تكلف العالم خسارة سنوية تقدر ٤٢ مليار دولار أمريكي ويبلغ نصيب أفريقيا وحدها نحو ٦ مليارات، بينما وصل عدد البلدان التي تتعرض أراضيها الجافة للتصحر ١١٠ دولة حسب التصنيفات العالمية .

ولقد توالت الجهود العالمية لمكافحة هذه الظاهرة منها التوقيع على اتفاقيات والمعاهدات العالمية أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، ولكن بقيت هذه الاتفاقيات الدولية في إطار محدود بين الدول تتبادل فيما بينها الخبرات في هذا المجال والاجتماعات الدورية التي تعزز أوجه التعاون والتقارب الدولي فيما بينها ، ولكن بقيت هذه المشكلة واضحة وبدون حلول ناجعة في كثير من دول العالم بل استفحلت أثارها في كثير من دول العالم التي أصبحت أراضيها القاحلة تغطي أكثر من ٤٠٪ من المساحة الإجمالية للدولة، كما تقدر الخسارة السنوية في انتاجية الغذاء بسبب التصحر والجفاف بما قيمته ٤٢ مليار دولار.

ولعل مشروع الحلم الإفريقي الحالي في بناء الجدار الأخضر العظيم لصد التصحر عن أفريقيا هو أحد أهم المشاريع الجديدة في هذا المجال ، بحيث أصبح حلما للقارة السمراء في التخلص من شبح الجوع والفقر اللذان سيطرا على هذه القارة لفترات طويلة جدا بسبب ظاهرة التصحر ونقص إنتاجية الغذاء، ولقد تم اقتباس هذا الحلم الأخضر من الصين الذي بدأت فيه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وهو بناء جدار الصين الأخضر الذي يربط بين أقصى الشمال الشرقي والشمال الغربي من الصين على امتداد ٤٥٠٠ كيلومتر ، حيث نجحت هذه التجربة في استصلاح أكثر من ٢٠٪ من الأراضي الصحراوية، وتم التحكم في أكثر من ٤٠٪ من الأراضي التي تعاني انهيار في التربة، وحماية ٧٠٪ من الأراضي الزراعية من تقدم الكثبان الرملية في الكثير من المناطق بالصين . ولقد أطلق هذا الحلم الرئيس النيجيري السابق "أوباسانجو" ويقتضي ببناء "جدار أخضر عظيم " يبدأ من موريتانيا في الغرب ويمر عبر السينغال وساحل العاج وبركينا فاسو والنيجر ونيجيريا والسودان وأثيوبيا وإريتريا وصولا إلى جيبوتي ، وهو يهدف إلى إعادة التشجير وتدعيم التربة ومكافحة التصحر والفقر ، كما هو مبني على أساس المعطيات المتعلقة بمستويات هطول الأمطار ونوعية التضاريس وطبيعة الغطاء النباتي ، ويشمل إعادة تشجير ١٥ مليون هكتار من الأراضي الجافة بعرض ١٥ كيلومتر وطول ٧٠٠٠ كيلومتر ، كما يتوقع العلماء المشرفين على هذا المشروع بأن يستفيد السكان القاطنين الذين سيمر هذا الجدار على مناطقهم من النباتات والأشجار المثمرة واستثمار مشاريع السياحة الايكولوجية واستعادة الأراضي الصالحة للزراعة التي فقدت مع التصحر والاستفادة من البرك المائية في الشرب .

ونتمنى أن يتحقق هذا الحلم ببناء هذا الجدار العظيم الأخضر الذي سيساهم بصورة مباشرة في القضاء والحد من ظاهرة التصحر والجوع في القارة السمراء ، والبشائر ايجابية في هذا الجانب حيث يجري حاليا التحضير لإقامة وكالة تنفيذية افريقية للإشراف والتنفيذ على هذا المشروع ، كما أن كثير من الدول الأفريقية قد تقدمت بالانضمام إلى هذا المشروع الحيوي الهام ، ونتمنى أن يتحقق هذا الحلم في أفريقيا ونراه تجربة حقيقة وملموسة لكي نستطيع أن نستفيد منه للحد والقضاء على ظاهرة التصحر والجوع في كثير من دول العالم ، ولعل الدول العربية في المستقبل تستوعب فكرة هذا المشروع وتساهم بإقامة جدار عربي أخضر فيما بينها.

العلاج بالغابات

الطبيعة هي كنز ثمين مفقود تتأرجح ما بين الاستخدام الايجابي والسلبي للإنسان حسب احتياجاته الخاصة المادية والتجارية ، وهي ملاذ لتفاعلات نواميس الحياة وفق منظومة ايكولوجية منذ الأزل البعيد ، تدافع عن نفسها حينا ولكنها تقبع تحت السيطرة الإنسانية فيسخرها حيثما تلعب مصالحه التجارية ، فيقتلع غاباتها ويستفيد من مياهها وهوائها ، ويصيد حيواناتها ويدمر بيئاتها الطبيعية ، ويستخدمها للسياحة البيئية ، وغيرها من الاستخدامات اليومية .

الرجوع إلى الطبيعة والاستفادة منها أمر حتمي لأنها المصدر الوحيد الذي يعطينا بدون أن يأخذ منا أي مقابل مادي ، فقبل أيام أعلنت بلدية منطقة اوكوتاما اليابانية عن تخصيص مليون دولار لتحويل غاباتها إلى مركز لعلاج طبيعي جديد في العالم تحت مسمى "العلاج بالغابات"، حيث يقضي هذا البرنامج إلى الاستفادة من تلك الغابات في الاستجمام والاسترخاء الطبيعي بدون تدخل الإنسان وتكنولوجياته فيها . ويتم في هذا البرنامج تحديد حصص يومية للمشتركين لمدة ساعتين وفق خطة تدريبية أعدت لذلك يقوم من خلالها المشاركين بالسير في تلك الغابات يقودهم دليل مختص ، ويؤدون بعض التمارين الخاصة بالاسترخاء ، بحيث يتفاعل المشاركون مع عناصر البيئة من ماء وهواء ، فيشمون النباتات ، ويسبحون في جداول الماء ، ويستمعون إلى أصوات الطيور ، ويستمتعون بالمناظر الطبيعية الخضراء . وقد اثبت هذا البرنامج فعالية كبيرة في علاج الكثير من الأمراض ، فهو يخفف ضغط الدم ، ويقلل من ضغط الأوعية الدموية على القلب ، ويزيد من نشاط الإفرازات الهرمونية للجسم ، ويخفف ألآم الصداع المزمن ، ويقلل من حالات الاكتئاب ، ويعيد الحيوية والنشاط للجسم . ونتيجة لزيادة إقبال المشاركين في هذا البرنامج فقد أعلنت اليابان عن تخصيص ٤٠ موقعا في مختلف مناطقها لتكون مراكز للعلاج بالغابات .

هذه هي الطبيعة، وهذه هي نواميسها. ومهما كانت درجة الاستفادة المادية لليابانيين من هذا العلاج الجديد، إلا انه اثبت أن للطبيعة أوجه متعددة إيجابية يجب الحفاظ عليها والعمل على اكتشافها ، فالغابات هي جزء من عناصر الطبيعة الأم وهناك أجزاءأخرى لم تكتشف بعد . والكثير من دولنا العربية تمتلك مساحات شاسعة من الغابات والصحاري والبحار والأنهار والشواطئ الجميلة ولكنها لم تستغل بعد بالشكل الصحيح ، فمثل هذه الأفكار البسيطة التي لا تكلف شيئا ماديا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأن لها فوائد إيجابية منها المادية والطبيعية والسياحية، كما يجب أن ندرك بأن الطبيعة هي كنز مدفون مفقود يجب أن نكتشفها ونعمل على تنميتها وتطويرها والحفاظ عليها باستمرار لنا ولأجيالنا في المستقبل .

الفصل الرابع

التوعية البيئية

البيئة مسؤولية الجميع

البعد البيئي يعتبر من أهم الأبعاد التنموية التي ركزت عليها خطط التنمية في السلطنة، حيث تم إدخال هذا البعد وتضمينه في كافة مشاريع الدولة الاقتصادية والصناعية باعتبار أن الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به من الأولويات الأساسية التي تهتم بها في كافة المجالات، لذلك فالسلطنة من أهم الدول العالمية التي واءمت بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية إيمانا منها بأن الحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية يحقق مفهوم التنمية المستدامة، وهي حق لكل الأجيال القادمة.

ولا شك أن الاهتمام السامي لجلالة قائد البلاد المفدى بالبيئة العالمية بشكل عام وبالبيئة العمانية بشكل خاص جعلها في مصاف دول العالم المهتمة بالبيئة، فشكلت جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة نبراسا عالميا لاهتمام السلطنة بالبيئة العالمية وبعدا من أبعاد عطاءات جلالته الخيرة في المجال البيئي.

أما على المستوى المحلي فقد اهتم جلالته شخصيا بتأطير العمل البيئي وفق منظومة تشريعية وتثقيفية وتوعوية تمثلت في اصدار العديد من القوانين والتشريعات البيئية، وانشاء المحميات الطبيعية، والانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية..

إن الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية في السلطنة للحفاظ على البيئة العمانية وصون مقدراتها الطبيعية واضحة للعيان، ولكن يجب أن ندرك أن البيئة هي ملك للجميع، وأن الحفاظ عليها مسؤولية جماعية مشتركة بين مختلف قطاعات المجتمع، وهذا ما أكد عليه جلالته – أعزه الله- في الكثير من خطاباته السامية، لذلك فان مسؤولية الحفاظ على البيئة ليس مقتصرا على الجهات الحكومية فقط، بل هي قاسم مشترك بين جميع أفراد المجتمع، لأن البيئة وعناصرها الطبيعية هي كل شيء في حياتنا اليومية.

ومن هذه المنطلقات المجتمعية والجهود التي تبذلها السلطنة في المجال البيئي يجب أن يكون للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني دور كبير ومهم في الحفاظ على البيئة العمانية مواكبا لدور الجهات الحكومية، كما يقع على عاتقنا جميعا كأفراد ومجتمع دور أساسي في توعية أسرنا ومجتمعنا وغرس روح المبادرة الايجابية فيهم وتعزيز الوعي لديهم بأهمية الحفاظ على البيئة العمانية وصون مواردها الطبيعية، لأن البيئة هي مسؤولية جماعية مشتركة، وهي حق لكافة الأجيال القادمة في العيش في بيئة نظيفة وخالية من كافة أنواع التلوث.

اتعلم منها ..

على الرغم من صغر سنها ، إلا إنني أتعلم منها في احيان كثيرة سلوكيات ايجابية قد غرستها فيها في يوم من الأيام ، ولكنني مع مشاغل الحياة الكثيرة تناسيتها في ظروف خاطفة في تلك اللحظة ، فعندما رميت الكيس بالغفلة من نافذة السيارة فإذا بها تصرخ بقوة في وجهي وتقول لي بصوت عالي بلهجتها الطفولية (إن هذا سلوك خاطئ ، وإن الله سوف يعاقبك لأنك ترمي الأوساخ في الشارع) ، لم اتمالك نفسي في حينها بسبب هذا الموقف، وأحسست بأنني صغير أمامها ، فما فعلته هو إنني اوقفت السيارة ونزلت بسرعة وحملت ذلك الكيس في أقرب مكان مخصص للنفايات ، وتأسفت منها وشكرتها على موقفها الإيجابي واشتريت لها هدية كنوع من التعزيز والتشجيع لها .

هذه هي السلوكيات الايجابية التربوية التي يجب أن نزرعها في أبنائنا وإخواننا تجاه بيئتنا ، هذه هي المفاهيم البيئية التي يجب أن نعززها اخلاقيا وسلوكيا في نفوس أبنائنا حتى تكون لديهم عادات يومية يمارسونها بقناعة تامة بأنها أفعال صحيحة تتماشى مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف . إن غرس السلوكيات الإيجابية لدى اطفالنا لهو أمر مهم جدا في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يعيشها اطفالنا يوميا ، فهناك الكثير من الأفكار والسلوكيات التي يستقبلها أبنائنا من هذه التكنولوجيات في كل دقيقة، لذلك يجب أن نكون على حذر تام في هذا المجال ، وأن نستقي لأبنائنا السلوكيات السليمة التي تتماشى مع ديننا الإسلامي وتعاليمه الصحيحة.

التربية البيئية هي سلوك قبل أن تكون معرفة ، وهي تعليم تطبيقي قبل أن تكون تعليم نظري فقط ، فالدراسات العلمية الحديثة أكدت على أهمية إكساب الأطفال السلوكيات الإيجابية في مراحل التعليم المبكرة ، وأكدت على الدور الأساسي والكبير للأسرة في تربية وغرس السلوكيات الصحيحة لدى الأبناء بما يتماشى ومعطيات العصر الحديث ،وأكدت أيضا على دور المجتمع المحلي والأندية والفرق الرياضية في تعزيز هذه السلوكيات .

إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا نحن كآباء وإخوان ومربين للأجيال كبيرة جدا في تعليم أبنائنا ، فالأمر ليس نظريا بقدر ما هو تطبيق عملي في الواقع ، نغرس فيهم اليوم السلوكيات الإيجابية ونحصده غدا ، فبقدر ما نعلمهم نكسب ، وبقدر ما نقول لهم هم يفعلون ويطبقون ، فأنباؤنا هم عماد المستقبل وأساس هذا المجتمع ، لذلك يجب أن نكون القدوة الحسنة لهم ، فالاهتمام بهم أمر مهم في رقي المجتمع وتطوره.

مسابقة النظافة والصحة المدرسية

نالت مؤخرا محافظة شمال الباطنة وللمرة السادسة شرف الفوز بكأس حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – لمسابقة المحافظة على النظافة والصحة في البيئة المدرسية للعام الدراسي (٢٠١٤ / ٢٠١٥م)، وقد أمضت هذه المسابقة عامها الرابع والعشرين منذ انطلاقتها في العام الدراسي (١٩٩١ / ١٩٩٢م)، مؤكدة على الفكر السامي لجلالته في أهمية تعزيز الوعي البيئي لدى فئة الطلبة لكونهم الركيزة الأساسية لتنمية وتطوير المجتمع .

لقد ساهمت هذه المسابقة بكافة جوانبها وأنشطتها المختلفة الصفية واللاصفية في غرس السلوكيات البيئية والصحية الإيجابية التي تساعد الطالب في أن يكون فاعلاً ومنتجاً في المجتمع ، وفتحت المجال للتفكير الابداعي والإنتاجي وإكسابهم المهارات البحثية بما يتوافق وأهداف المسابقة ، إلى جانب أنها عززت قيم المواطنة لديه في حبه لوطنه والدفاع عنه والمحافظة على ممتلكاته وثرواته الطبيعية.

أصبحت التربية البيئية بين الطلبة مطلب أساسي تنشد إليه المجتمعات لتحقيق مفاهيم التنمية المستدامة وتعزيز مبادئ العمل البيئي داخل المجتمع، وتستهدف رسالة التوعية وخطابها الجانب السلوكي للأفراد من أجل إيجاد جيل قادر على القيام بدور ايجابي في الحفاظ على المجتمع بكافة جوانبه المختلفة ، وهذا ما أكدت عليه المؤتمرات العلمية العالمية في جوانب التربية البيئية .

يتبقى علينا كأولياء أمور وأسر أن ندعم المبادئ البيئية في المجتمع بجانب المدرسة ، وأن نكون القدوة الحسنة لأبنائنا وإخواننا في المحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد ، فتعزيز القيم المجتمعية لدى الطالب ليس مقتصرا على المدرسة فقط ، وإنما الانطلاقة الحقيقة والأساسية تكون من داخل البيت نفسه.

ساعة بيئية فقط

احتفلنا قبل فترة بمناسبة بيئية جميلة جدا وهي «ساعة الأرض » التي انبرى كثيرمن الناس الاحتفال بها لمدة ساعة كاملة في المساء بإطفاء الإضاءة من الساعة الثامنة والنصف الى التاسعة والنصف والاستمتاع بالأجواء الطبيعية أو الشموع التي أنارت المكان خلسة بين ضوء القمر الذي أضفى على هذه المناسبة بعداً بيئياً وجمالياً طبيعياً . كما تناقلت الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي هذه المناسبة والدعوة إلى الاحتفال بها ادراكا بأن الإنسان يتحمل جزءا كبيرا في الحفاظ على المنظومة البيئية والتصدي لظاهرة التغير المناخي واستدامة النظم البيئية في كوكب الأرض. الحراك البيئي لجميع شرائح المجتمع للاحتفاء بهذه المناسبة البيئية كان جميل جدا ، فقد تسابق الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني للاحتفال مشكلين بذلك رافد قوي للجهات الحكومية في دورها التنموي البيئي .

الأمر المهم هو نتمنى أن يكون هذا الحراك المجتمعي البيئي مستمر دائما طوال العام ، وأن لا يتوقف أو يقتصر على مناسبة بيئية واحدة أو ساعة بيئية فقط ، لأن البعد البيئي والحفاظ عليه منظومة متكاملة مستمرة طوال العمر تؤدي إلى استدامة كافة الموارد الطبيعية التي تؤدي بدورها إلى حياة أفضل لنا ولأجيالنا في المستقبل .

ساعة بيئية واحدة فقط لا تكفي ، وإنما نحن بحاجة إلى ساعات ولربما أيام وأشهر للعمل البيئي في السلطنة، فمجالات التطوع في العمل البيئي كثيرة جدا لا يمكن حصرها في نطاق ضيق ، لأن البيئة هي كل شيء في حياتنا، فبدأ من البيت ونظافته ثم المدرسة والمجتمع بكافة أنشطته وبرامجه ثم مجالات العمل التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ، كل ذلك تدخل البيئة جزءا أساسيا فيه ، فمبادراتنا نحن كأفراد المجتمع في الحفاظ على منظومة المجتمع المختلفة بجوانبها يعتبر استدامة بيئية ، لذلك يجب أن نضاعف الساعة إلى ساعات متواصلة ، وأن يكون لدينا الحس البيئي دائما متوقد في كل شيء ، لأن باستدامة البيئة تستديم حياتنا وتكون إلى الأفضل.

أعطني فكراً

الفكر البيئي ليس منهجاً ومقرراً علمياً يدرس في المدارس والجامعات والكليات، وإنما هو سلوك يغرس في عقول جميع فئات المجتمع ، وثقافة مجتمعية تترسخ في الأفعال قبل الأقوال ، وتترجم إلى واقع ملموس في بيوتنا ومجتمعنا ، ونهج مستقيم أمر به ديننا الإسلامي وحثت عليه السنة النبوية الشريفة.

كثيراً ما تتكرر العديد من الظواهر البيئية السلبية على مرأئ من أعين الناس، قد تكون بسيطة في فعلها، ولكنها كبيرة في معناها، يعتقد فاعلها بأنها من الأمور الاعتيادية، ولكنها في حقيقة الأمر تشكل سلوكاً بيئياً خطيراً ينذر بعدم وجود توعية ذاتية لدى ذلك الشخص، وعدم اهتمام واكتراث بما قام به من فعل، ومن أهم هذه الظواهر هي رمي المخلفات على الشواطئ وفي الأماكن السياحية، والعبث بالممتلكات العامة، وقطع جذور وأغصان الأشجار لاستخدامها للطهي في الرحلات الترفيهية، ورمي المخلفات من نوافذ السيارات.

هذه الظواهر البيئية السلبية تشكل منعطفاً خطيراً لدى سلوكيات بعض الأفراد، وربما يغرسها الفرد بممارساته في أبنائه وأسرته تلقائيا، فالتوعية البيئية ليست مقتصرة فقط على الجهات الحكومية ، وإنما هي قاسم مشترك بين الجهات الحكومية والخاصة والمدارس والأندية والجمعيات التطوعية، وهي في الأساس الأول سلوك أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد، ودور ولي الأمر في توعية أبنائه بالسلوكيات والأفعال والأفكار الإيجابية المحابية للبيئة، بحيث يكون هو قدوتهم في كل تصرفاته اليومية .

همسة لأولياء الأمور " أعطني فكراً، أعطني سلوكاً ، وسأكون فرداً محباً لوطنه ولبيئته ، ومحافظاً عليها من أيدي العابثين " .

نقص التوعية

ما أثار انتباهي في المنتدى البيئي الأول الذي نظمه مكتب حفظ البيئة بديوان البلاط السلطاني وجريدة الرؤية في ابريل ٢٠١٧م، هو المناقشات الحادة في محور التعليم البيئي، واتفاق أغلب المداخلات من قبل المشاركين على وجود نقص للوعي والتوعية البيئية في السلطنة، وذلك نتيجة للسلوكيات والممارسات الخاطئة من قبل بعض أفراد المجتمع في العبث بمنظومة البيئة العمانية، وعدم الحفاظ على الممتلكات العامة، ورمي الأوساخ والقمامة في الأماكن السياحية والعامة.

أشاطرهم الرأي في جزء من هذه الحقائق الواقعية، ولكن أختلف معهم في بعض النقاط الهامة ، فأولا يجب أن نعي تماما بأن الجميع يُدرك بأن هذه السلوكيات السلبية ضد البيئة هي فعل خاطئ، وهذا ما تعلمناه في المدرسة منذ الصغر في الكتب الدراسية وحث عليه ديننا الإسلامي الحنيف، إذاً الوعي العام موجود في الفهم والإدراك، ولكن الوعي الذاتي لتلك التصرفات في تلك اللحظة مفقود، ولو أمسكت الشخص الذي قام بهذا الفعل ليعترف بأن سلوكه غير صحيح، ولكن يقول لك إن الأمر عادي، ويستسهل الوضع والفعل.

والأدهى من ذلك أن الكثير من يقوم بهذه الأفعال، وعلى مرأى من الأعين هم أصحاب الشهادات العلمية وفئة الشباب الموظفون، فهل هؤلاء لا يعرفون أو لا يدركون أن سلوكياتهم خاطئة، في الحقيقة هم يعرفون ويدركون ذلك، ولكن النقطة المهمة هي استسهالهم للأمر لأنه لا توجد عقوبات صارمة تطبق عليهم في الوقت نفسه.

المشكلة بحد ذاتها كبيرة إن لم نضع لها الحلول المناسبة، لأن هذه الأفعال من قبل هؤلاء الأشخاص تكون أمام أبنائهم، وبالتالي الأبناء يتعلمون سلوكاً خاطئاً، وربما يصبح هذا السلوك عادة لديهم. الحل بسيط في هذا الموضوع وهو أن نصيغ بعض التشريعات والقوانين والعقوبات على من يقوم بهذه السلوكيات الخاطئة، وتُعطى الصلاحيات للعاملين في الجهات البيئية بأن يقوموا مباشرة بإصدار المخالفات المالية على كل من يقوم بهذه الأفعال السيئة، ويتم وضع آلية معينة لذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص، لأنه بالردع القانوني قد نحقق بالفعل توعية بيئية، وهو ما أثبت نجاحه من خلال تجربة الردع القانوني المروري الذي أوجد توعية مرورية قوية في السلطنة.

اجتهاد أحمد

سعى أحمد منذ بداية شهر رمضان الفضيل إلى تكريس مفهوم توعية أبناء قريته بأهمية التقليل من اهدار الأطعمة ، والتقليل من استخدام الأكياس البلاستيكية في شراء الحاجيات، وتوعية أبناءه بأهمية الحفاظ على نظافة البيئة وصون مواردها الطبيعية ، إدراكاً منه بأن هذا الشهر الكريم هو فرصة سانحة لتعزيز القيم الدينية البيئية ، لما له من خيرات وبركات على جميع الناس، وتقبلهم للنصح والإرشاد والعمل بالمبادئ والقيم الإسلامية الحنيفة .

لقد كان أحمد يحث أبناء قريته على التقليل من الاسراف في اعداد الأطعمة بشتى أنواعها، مذكراً إياهم بأن هذا الشهر ليس مخصصاً للأكل ، بقدر ما هو شهر الرحمة والفضل والغفران والعتق من النيران، وشكل فريق عمل من أبناء قريته لتجميع تلك الأطعمة وتوزيعها على الفقراء والمساكين ، حيث نجح في زرع هذا المفهوم التوعوي في أبناء منطقته . كما إنه جمع بعض التبرعات وأنتج أكياساً قماشية صديقة للبيئة ووزعها بين أفراد قريته، لكي يتم استخدامها محل الأكياس البلاستيكية في الشراء، وبالتالي ساهم أحمد في التقليل من الأكياس البلاستيكية الحالية المضرة بالبيئة، بل أصبح استبدال الأكياس البلاستيكية بالأكياس القماشية عادة متواصلة لدى الكثير من أبناء قريته حتى الأن .

سطر أحمد بأعماله وسلوكياته الجميلة في هذا الشهر الفضيل أروع الأمثلة في حبه لوطنه وبيئته ، حيث استطاع بعزيمته واصراره أن يغرس الفكر التوعوي البيئي الذي يحث عليه ديننا الحنيف، واستغل نفحات هذا الشهر الفضيل في إيصال أفكاره البناءة ، وأصبحت سلوكاً متأصلاً في القرية، بل تعدى الأمر إلى بعض القرى الأخرى المجاورة فبدأت بتطبيق هذه الأفكار والسلوكيات الإيجابية، التي ساهمت في الحفاظ على المنظومة البيئية والتقليل من هدر الموارد الطبيعية.

يجب أن يكون في كل قرية من قرانا شخص مثل أحمد، يحمل في لواءه هذه الأفكار الإيجابية التي تساهم في تنمية المجتمع وتحافظ عليه من مختلف النواحي، بل يجب أن يكون في شخصية كل فرد منا جزء بسيط من شخصية أحمد التي شمرت عن سواعدها في رد الجميل لهذا الوطن الغالي . فالحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية في السلطنة هي مسؤولية الجميع .

سواعد خضراء

السواعد التي تفكر وتخطط لبناء الوطن، هي سواعد نبيلة أكرمها الله عز وجل بالحكمة وحسن التدبير والفعل، وهي سواعد شمرت عن فكرها الصائب، ولبيب خلقها، وجميل صنعها. فتراها تصدح بوقتها وجهدها ومالها ابتغاء أن تكون عمان في مصاف الدول الأخرى المتقدمة، متسلحة بالتحدي والمثابرة والاجتهاد والإخلاص في العمل التطوعي لهذا الوطن الغالي .

فريق سواعد الجبل الأخضر التطوعي للتوعية البيئية والذي أطلق مؤخراً حملته الوطنية تحت مسمى " زاهية "، أحد السواعد الخضراء لهذا الوطن، فهامات شبابه وطاقاتهم التطوعية لا تزال راسخة كرسوخ وشموخ مرتفعات الجبل الأخضر، فكانت هممهم عالية لجعل الجبل الأخضر منطقة سياحية وبيئية واقتصادية واعدة ليكون " زاهياً " بحلته القشيبة الخضراء، التي ما فتئت إلا أن تسحر ألباب وعقول السائحين من داخل وخارج السلطنة.

بيئة الجبل الأخضر ونتيجة للعوامل الطبيعية والبشرية بدأت تتأثر بعض الشيء بالتحولات السريعة، مما أثر ذلك سلباً على منظومتها الطبيعية والبيئية، كما أن الكثير من السلوكيات الخاطئة من قبل بعض السياح أيضا أدى إلى اختلال بسيط في التركيبة البيئية للجبل، وأثر على العناصر البيئية النادرة التي تمتلكها هذه البيئة الفريدة من نوعها، مما شكل ذلك هاجساً كبيراً لدى أبناء هذه المنطقة في أهمية استعادة العناصر البيئية والطبيعية للجبل والحفاظ عليها والعمل على تنميتها، لذلك جاءت الحملة الوطنية " زاهية " لتعيد زهو ورنق وجمالية الجبل الأخضر إلى ما كانت عليه سابقاً .

شكراً للسواعد الخضراء لأبناء الجبل الأخضر في حملاتهم التوعوية البيئية المستمرة لحماية منظومة الجبل، وشكراً لكل السواعد العمانية الخضراء المخلصة التي تبني وتشارك كل الفرق والجمعيات التطوعية في الحفاظ على بيئة هذا الوطن، فشكراً لوقتها وجهدها ومالها، فبناء الأوطان لا يتم إلا عبر السواعد المخلصة .

عذرا يا بيئتي

"عذرا يا بيئتي فإنني لم أحترمك في الفترة الماضية ، لقد قمت بتلويثك برمي الفضلات على الأرض مما شوه من منظرك الجميل، فأرجوك أن تسامحيني فإنني لم أكن حينها أدرك أهميتك إلا عندما رأيت شخصا يرمي الفضلات في الشارع فأحسست حينها بأن هذا السلوك هو خاطئ لا يمت بصلة إلى أخلاقنا وعاداتنا وتقاليدنا وديننا الحنيف ، وإنني بعد أعتذاري لك سوف أعمل من اليوم على الحفاظ عليك نظيفة، وسأقول لزملائي في المدرسة أن الحفاظ على بيئتنا واجب علينا وسأعمل بما في وسعي لكي أجعلك نظيفة خالية من كل الملوثات" هذا ما قاله أحمد الصغير في إحدى البرامج الإذاعية المباشرة التي قد خصصت في ذلك اليوم حلقتها عن "الاعتذار" وذلك بمناسبة اليوم العالمي للاعتذار الذي احتفلت به بعض دول العالم قبل فترة وجيزة .

فاعتذار أحمد من بيئته في ذلك البرنامج أحدث نقلة نوعية في الاعتذارات في ذلك البرنامج والتي كانت أغلبها منصبة على الاعتذار من حبيب وحبيبة أو الاعتذار من صديق أو من أب أو أم، بحيث جاء اعتذار أحمد مفاجئ لمقدم البرنامج في نوعية وأهمية هذا الاعتذار الذي لم يتوقعه أحد أبدا مما حدى بمقدم البرنامج إلى شكر أحمد على هذا الاعتذار وقال له " أفتح من اليوم صفحة جديدة مع بيئتك"، وهنأ مقدم البرنامج الوعي التوعوي الذي وصل إليه أحمد وغيره من الأطفال في المجتمع بإدراكهم بأهمية بيئتهم ومحاولتهم لتصحيح سلوكياتهم الخاطئة مع البيئة وبث روح التوعية البيئية بين أفراد المجتمع .

أحمد مثال بسيط للوعي البيئي داخل المجتمع وقس على ذلك بقية الأطفال الذين يدركون أهمية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية ، فأحمد وغيرهم من الأطفال يجب أن نغرس فيهم روح العمل الجماعي وروح التوعية الاجتماعية البيئية بأهمية تعاملهم السليم مع جميع مفردات وعناصر المجتمع العماني سواء أكانت بيئية أو ثقافية أو اجتماعية أو خلقية أو تعليمية لأنه حسب ما تشير إليه أخر الإحصاءات السكانية بأن نسبة الأطفال مرتفعة وتمثل القاعدة الهرمية للتوزيع العمري في السكان في السلطنة ، لذلك يجب أن نركز على هذه الفئة كثيرا لأنها ستكون في وقت قريب هي عماد هذه الدولة وأسسها التي ستبنى عليها أركانها وقوائمها وأهدافها ، نركز عليهم من خلال تعليمهم التعليم المنهجي الصحيح ، وتزويدهم بمختلف المعارف والفنون الحياتية التي تساعدهم في تعاملهم مع كل مدخلات الحياة التكنولوجية الجديدة ، نركز عليهم من خلال البرامج التوعوية بمختلف مجالاتها العلمية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

فأحمد وغيره من الأطفال هم أمانة في أعناقنا فيجب أن نبنيهم البنيان الصحيح القويم، ويجب أن نعلمهم الأساليب القويمة في تعاملهم مع مختلف مجالات الحياة ، إذاً فالأمر ليس متروكا هنا للمؤسسات الحكومية، فقط بل يجب أن تتضافر كافة قطاعات المجتمع من حكومة وقطاع خاص وجمعيات أهلية وأندية رياضية ومؤسسات تعليمية في أن تساهم بصورة مباشرة في تنمية المعارف العلمية والعملية لفئة الأطفال والشباب، وأن تغرس فيهم حب الوطن وحب الإخلاص وحب العمل وحب الإخاء والتعاون لهذا البلد المعطاء ، كما أن الأمر أيضا متروك لك أنت أيها الأب أو الأخ أو الأم أو الأخت في أن تغرسوا جميعا في أحمد وغيره من أبنائكم وأفراد أسركم حب العمل الجاد في مختلف المجالات الحياتية لأنه يقع عليكم الدور الأكبر في تنشئة هذه الأجيال التنشئة السليمة لأنكم محاسبون عن كل تقصير في أبنائكم ، لذلك يجب أن نتعاون جميعا ونجعل أبناءنا مثل أحمد وغيره من الأطفال محبين مدافعين عن تراب هذا الوطن الغالي .

منهاج الحملات التوعوية

لقد أصبحت الحملات التوعوية ركنا أساسيا من أركان عملية التوعية البيئية ، ومنهاجا علميا يتخذه الكثير من علماء البيئة في حل القضايا والمشاكل البيئية وهذا ما أكده أحد العلماء عندما سئل عن حل قضية التلوث فأجاب " الحل يكمن في البداية في الجمهور لأنه بتوعيته تكون نصف المشكلة محلولة لأن الإنسان هو السبب الأول في هذه المشكلة" . كما أصبحت الحملات التوعوية محور اهتمام الحكومات والمنظمات والهيئات المهتمة بالبيئة ، وأصبحت في مقدمة أجندة الاهتمامات العالمية في تناولها للقضايا البيئية وهذا ما تشير إليه الكثير من النجاحات للتجارب البيئية في هذا الجانب وأهمها تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها التوعوية لمعرفة أهم مصادر التلوث، حيث تم في البداية إجراء دراسات علمية لهذه القضية وأتضح أن الأطفال هم السبب الأول في هذه الملوثات وبالتالي تم إنتاج ١٢ فيلماً من إنتاج شركة والت ديزني وتم عرضها في كل المدارس، وبعد مضي فترة معينة تبين مدى النجاح الذي حققته هذه الحملة في توعية الأطفال في التقليل من الملوثات البيئية . وكذلك أيضا نجاح الحملة التوعوية التي قامت بها الهند في حل مشكلة الجفاف لمدة ست سنوات ، والحملة التوعوية التي قامت بها السويد لمدة ثلاثة أشهر لمعالجة مشكلة النفايات الصلبة ، وغيرها من الحملات التوعوية الناجحة والنماذج العلمية التي نفذتها الكثير من الدول التي وضعت مناهج علمية متميزة للتوعية البيئية لديها.

فالتوعية البيئة منهاج علمي حديث يجب أن يكون في مقدمة برامج التوعية، ويجب أن يكون وفق أسس وأساليب مدروسة حتى تحقق الأهداف المنشودة منها، لأنها إحدى أضلاع العملية البيئية وهي التربية البيئية والثقافة البيئية والتوعية البيئية ، كما إنه يجب أن يكون منهاج التوعية البيئية مسبوق بدراسات علمية تحليلية وذلك لمعرفة أسباب هذه الظاهرة وعواملها ، بعد ذلك يجب أن تكون هناك خطة قصيرة وطويلة المدى تنفذ وفق أيدولوجيات تتفق والعوامل الطبيعية والثقافية والمعرفية للمجتمع ، بعدها يجب رصد نتائج هذه الحملات لمعرفة الجوانب التي تحققت وجوانب القصور فيها وذلك من خلال استبيانات علمية أعدت خصيصا لهذه الحملات ، وفي النهاية يتم وضع خطط جديدة لمعالجة لهذه القضية وفق النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الحملات السابقة .

فالكثير من الحملات التوعوية التي تنفذ في الوقت الحاضر في كثير من دول العالم وخصوصا الدول النامية تكون بدون منهاج علمي مدروس ، وتكون بهدف تنفيذ الحملة فقط بدون معرفة كل الجوانب المتعلقة بها وأسبابها ومسيرتها التاريخية، وبالتالي تلاقي الكثير من هذه الحملات الفشل أو بعض منها تحقق نتائج آنية فقط وأنه بانتهاء هذه الحملة تنتهي نتائجها وأهدافها.كما يركز الكثير من القائمين على هذه الحملات على وسائل إعلامية معينة فقط وهي الصحف والإذاعة والتلفزيون ويهملون في نفس الوقت باقي الوسائل التوعوية المتمثلة في الاتصال المباشر كالمحاضرات والمعارض والندوات وحلقات العمل وأيضا الوسائل الإلكترونية مثل مواقع الإنترنت وخدمات الرسائل القصيرة في الهاتف النقال ، وكذلك اللوحات الإعلانية على الطرقات العامة والإعلانات الدعائية في الصحف والمجلات ، واستخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لأن لها تأثيرات مباشرة على مختلف فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب. لذلك يجب أن تكون الحملات التوعوية منفذة وفق منهاج علمي دقيق لكي تحقق الأهداف الطويلة المدى المرجوة منها ، كما يجب على القائمين المنفذين لهذه الحملات أن يفرقوا بين الحملات التوعوية الإعلامية الجماهيرية ، والحملات الإرشادية الجماهيرية ، وحملات تعديل الاتجاهات ، وحملات تعديل السلوك ، لان لكل حملة أهداف ومضامين واتجاهات معينة ، وفي نهاية المطاف يجب أن تتكامل العملية التوعوية للحملات وفق أسس ومناهج علمية تستطيع أن تحقق أهدافها ونتائجها على المدى الطويل .

الإنسان والتغيير !!!

التغيير هي سمة الحياة ، وهي غاية وليست وسيلة . غاية يدركها الإنسان للانتقال من مرحلة إلى مرحلة تعود عليه بالنفع الايجابي والتطور والنماء الإنساني، ، وقد يكون في بعض الأحيان التغيير وسيلة يستخدمها الإنسان لقضاء بعض احتياجاته اليومية ولكنها إن لم تكن غاية يدركها ويفهمها فإنها سرعان ما تزول ويرجع الإنسان إلى ما كان عليه سابقا قبل التغيير. إذن فتغيير الإنسان هو مفهوم إدراكي واقتناعي مبني على أسس واضحة المعالم والثبات وقائمة على النهج الإيجابي بما يعود بالنفع عليه وعلى بيئته المحيطة به .

وتغيير الإنسان هذه المرة هو ما تم التركيز عليه والمناداة به في الاحتفالات البيئية العالمية ، فقبل فترة احتفل العالم بيوم الموائل الذي حمل شعار (مدينة أفضل .. حياة أفضل) حيث ركز هذا الشعار على دور الإنسان في التغيير داخل المدينة من خلال هجرته من الريف إلى المدن ، واستعماله للمرافق اليومية ، وتفاعله مع أنماط الحياة المدنية . وأعتبر الإنسان بعاداته وتعاملاته هو القادر على أن تكون مدينته بحال أفضل وبالتالي تكون حياته أفضل . كما احتفل العالم أيضا بيوم البيئة العربي تحت شعار (الاستهلاك المستدام مسؤولية الجميع) حيث ركز على طريقة استهلاك البشر لمختلف موارد الحياة والآثار الايجابية والسلبية لهذا الاستهلاك ، فإذا كان استهلاكه بطريقة عشوائية فإن النتائج ستؤثر سلبيا بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية والأحيائية، أما إذا كان استهلاكه بطريقة مدروسة وعقلانية فان ذلك سوف يضمن له بقاء وتنمية الموارد الأحيائية اليومية لأنها مسؤولية الجميع . إذن فكل هذه الأمور تعتمد على طريقة الإنسان في استخداماته وتعاملاته اليومية مع مختلف نواحي الحياة .

دائما الفعل في اللغة العربية يسبق الفاعل والمفعول به إلا ما ندر وفي بعض الحالات، أما في الحياة اليومية فكثيرا ما يسبق الفاعل الفعل ويتحول الفاعل إلى مبتدأ مرفوع الرأس، وتتحول الجملة من فعلية إلى إسمية فتبدأ باسم الفاعل (اسم الإنسان)، ودائما ما يكون المفعول به في حالة سلبية يرثى لها أمام الجميع (الموارد الطبيعية والأحيائية) وتتحول في بعض الأحيان إلى مضاف ومضاف إليه مكسورة بالكسرة على أخرها . فبشكل عام فالإنسان هو دائما ما يتسبب في دمار الموارد الطبيعية ، كما إنه هو القادر أيضا في نفس الوقت على حمايتها وصيانتها والعمل على تنميتها لضمان بقائها واستمرارها. لذلك فالإنسان هو محور العملية، وتحوله من السلوك السلبي إلى السلوك الإيجابي هي نقطة بداية الإنطلاق الصحيحة .

نحن هنا لا ننشد هذا التغيير الإيجابي بين ليلة وضحاها، بل يجب أن نتيقن وندرك أولا ومن داخل أنفسنا بأن هذا التغيير الإيجابي سوف يكون في صالحنا ويحقق لنا الحياة الكريمة والسعيدة . فإذا أدركنا مفاهيم التغيير الإيجابي فإننا سوف نتغير ولو بنسبة بسيطة إلى الأفضل . لذلك يجب أن نزرع في أبنائنا وإخواننا وجميع أصدقائنا وأحبائنا بذرة التغيير الإيجابي في المجتمع والحياة لعلها سوف تثمر في يوم من الأيام وتكون نتائجها بيضاء وخضراء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع .

الفصل الخامس

قضايا بيئية

التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم العالمية الضرورية التي قادت دول العالم الى وضع استراتيجياتها وخططها تماشيا مع متطلباته وأهدافه ، فهو يربط احتياجات الجيل الحالي بالمستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بدون الاضرار بها والمحافظة عليها بطرق مستدامة تكفل حق الانسان والبيئة المحيطة من حوله . ويشكل البعد البيئي أهم المحاور الأساسية لهذا المفهوم بجانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، لأن البيئة هي المنطلق الأساس الذي يعيش فيه الانسان يوميا ويؤثر ويتأثر بها.

وسعت دول العالم الى تمحيص هذا المفهوم وسط الثورة التكنولوجية الاقتصادية ، التي أثرت على الجانب البيئي ، وانعكس تأثيره مباشرة على الجانب الاجتماعي ، ولكن تنبهت تلك الدول لهذا الامر، وعملت على إيجاد توازن حقيقي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، بحيث صاغت القوانين والتشريعات البيئية التي تحافظ على مواردها الطبيعية من الاستنزاف والدمار والانقراض . ولكن على الرغم من ذلك إلا إنه ما زالت الصراعات قائمة بين الجانبين وسط أيدولوجيات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية فرضت وجودها في هذه الحياة .

السلطنة من الدول الرائدة في تحقيق أهداف مفهوم التنمية المستدامة، حيث عملت جاهدة على المواءمة بين التنمية الاقتصادية والبيئية، وربطت تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف مجالاتها بالاعتبارات البيئية ، إدراكا منها بأن الاهتمام بالبيئة وصحة الانسان من أهم مرتكزات التنمية المستقبلية ، لذلك تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني التي تمثل استراتيجية التنمية إلى عام (٢٠٢٠م) المرتكزات الأساسية للحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة ، كما نصت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٠١ / ٩٦) بوضوح تام على التزام السلطنة بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.

الجهود التي تبذلها السلطنة في مجال منظومة أهداف التنمية المستدامة يشار إليها بالبنان على مختلف الأصعدة، وتتكامل هذه الجهود مع جهود القطاع الخاص والجهود المجتمعية التي تحرص دائما على المشاركة في بناء هذا الوطن . ولكي تكتمل هذه المنظومة بشكل تام وفاعل فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد والبذل والعطاء من قبل كافة الأطراف ، ويحتاج كذلك إلى جهد مضاعف من قبل القطاع الخاص في الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية التي تكفل سلامة وصحة الإنسان والبيئة. لأن التنمية المستدامة بثلاث أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي وجهة لعملة واحدة تتكامل مع بعضها البعض لدفع عجلة التنمية الى الأمام .

الاقتصاد الأخضر

احتدم النقاش طويلا في مصطلح الاقتصاد الأخضر ، فمنهم من يرى بأنه مصطلح اقتصادي بحت ، اخترعته الدول المتقدمة لتسويق منتجات شركاتها الكبيرة العابرة للقارات ، بهدف زيادة ربحيتها المادية ، وتستطيع من خلاله تسويق منتجاتها الى الدول الأخرى الملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية ، أما الطرف الأخر فيرى ضرورة تطبيق هذا المنهج البيئي في كل الدول لما له من آثار ايجابية وملموسة في تحسين الوضع البيئي، وضمان ارتفاع مؤشرات الصحة البيئية ، لأنه يعتمد في كل اتجاهاته على الاستخدام الأمثل للمنظومة البيئية والحفاظ عليها.

وعلى الرغم من التضاربات المنهجية والمفهومية في موضوع الاقتصاد الأخضر، إلا إنه استطاع -بلا شك- أن يساهم بشكل مباشر في الارتفاع الإيجابي لمعدلات النمو البيئي في الدول التي تبنت هذا الموضوع وعملت على تطبيقه ، فالاقتصاد الأخضر يسعى الى ايجاد توأمة حقيقية بين مختلف قطاعات المجتمع وخاصة ما بين المجال الاقتصادي والتجاري وبين الأبعاد البيئية ، بحيث يحافظ على التنوع الأحيائي والفطري ، ويقلل من انبعاثات الغازات الضارة، ويدير بطريقة علمية المخلفات الناتجة من الصناعات، ويساهم في الحفاظ على المنظومة البيئية بكافة مجالاتها.

كما يعتبر الاقتصاد الأخضر حلقة الوصل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب أن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو للتنمية المستدامة الذي عقد في البرازيل في ٢٠١٢م أكدت على أهمية تبني الدول سياسة الاقتصاد الأخضر لأنها تساهم في القضاء على الفقر في العالم ، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة بما يكفل الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة وتنمية الجانب الاقتصادي للدول.

السلطنة من الدول التي اهتمت بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وهناك جهود حثيثة في هذا الجانب، إلا إنه نتمنى أن تكون هناك شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي في بلورت منهجيات ورؤى الاقتصاد الأخضر، وأن تكون هناك مساهمات ملموسة على أرض الواقع من قبل القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية البيئية أو المشاريع التي تراعي فيها الاعتبارات والنظم البيئية أو مساهماتها المجتمعية للمبادرات البيئية، لأن المستقبل في تحقيق التنمية المستدامة يكون بتطبيق نظم ومؤشرات الاقتصاد الأخضر في الدولة.

الخطر البيئي القادم

إن جاز لنا التعبير بالقول والفعل فإننا نعيش اليوم في خطر بيئي وصحي محدق غير محسوس وهو" خطر الأكياس البلاستيكية " في السلطنة ، حيث تدق هذه المشكلة ناقوس خطر على المدى البعيد إن لم نوجد لها الحلول الملائمة صحياً وبيئياً وتشريعياً ، مع إيجاد البدائل السريعة والمناسبة لها.

وتقدر الإحصاءات الدولية أن العالم يستهلك ٥٠٠ بليون كيس بلاستيكي سنويا ولا يعاد تدوير إلا ١٪ منها على مستوى العالم ، أما هنا في السلطنة فان الإحصائيات التي قامت بها جمعية البيئة العمانية تشير الى وجود مشكلة بيئية حقيقية ، فمحافظة مسقط وحدها تستهلك حوالي ٦ ملايين كيس بلاستيكي شهريا أي بمعدل ٢٠٠ الف كيس يوميا ، وتنتهي غالبا على شكل مخلفات ضارة أو تستخدم كمستوعبات للقمامة قبل رميها في الحاويات لتذهب بعد ذلك إلى مرادم النفايات.

فالأكياس البلاستيكية هي مواد لدنة مصنوعة حراريا من مواد كيميائية ومواد مستخرجة من البترول ، ولها أضرار كبيرة على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به، وتشير الدراسات العلمية إلى أن الكيس البلاستيكي الواحد يحتاج لكي يتحلل نهائيا فترة من ١٠٠ الى ٥٠٠ سنة ، ولها تأثيرات سلبية مباشرة على النباتات والتربة والحياة البحرية والمياه الجوفية ، كما إنها تؤثر على صحة الانسان وتتفاعل مع الأطعمة الساخنة وتسبب العديد من الأمراض المزمنة كالسرطانات والتشوهات الجينية والأمراض التنفسية .

وتوجد مجموعة من الحلول قامت بها الكثير من دول العالم لتجنب المشاكل الصحية والبيئية لخطر الأكياس البلاستيكية، فتم حظر الاستخدام نهائيا،وفرض ضرائب مالية على كل كيس بلاستيكي، وإيجاد أكياس بلاستيكية صديقة للبيئة وفق مواصفات ومقاييس بيئية.

هناك جهود تبذلها السلطنة في هذا الجانب من مختلف الجهات الحكومية المعنية بهذا الموضوع، إلا أن هذه الجهود ما زالت بطيئة جدا وبحاجة الى تفعيل كبير وتطبيق على أرض الواقع ، كما إنه ليس هناك تجاوب واضح من قبل القطاع الخاص أيضا في حل هذه الإشكالية البيئية الخطيرة . فالأمر يحتاج إلى وقفة كبيرة وصارمة من قبل القطاعين الحكومي والخاص ، لأن الأكياس البلاستيكية تشكل تهديدا خطيرا على صحة الإنسان والبيئة في السلطنة ، كما إن استعمالها يتزايد يوما بعد يوم بدون وجود حلول وبدائل مناسبة لها ، وبشكل عام فإن الخطر القادم المهدد للبيئة العمانية هو خطر الأكياس البلاستيكية .

رمي الأوساخ

آلمني كثيرا منظر القمامة والأوساخ التي تمتلئ بها بعض الشواطئ والمتنزهات والحدائق والأماكن السياحية التي تترك عقب انتهاء كل جلسة ترفيهية تقوم بها الأسر أو الأشخاص، مخلفين وراءهم منظراً غير حضاري، وسلوكاً سيئاً تجاه وطنهم وبيئتهم، مما يشكل ذلك تهديدا حقيقيا لمنظومة النظافة والبيئة في السلطنة.

إن هذه السلوكيات التي تقوم بها الأسر أو الأفراد في ترك قمامتهم نفس مكان استجمامهم وراحتهم، تعتبر منحناً خطيراً في غرس قيم غير حميدة تترسخ في أذهان الأطفال أن هذا الأمر طبيعي جدا وأن الحفاظ على البيئة ليس له أي قيمة حضارية أو دينية أو ثقافية، وبالتالي ينعكس ذلك على سلوكياتهم المستقبلية وطرق تفكيرهم، الأمر الذي يدعونا إلى أن نشعر بالقلق الكبير إزاء هذه الظاهرة المؤرقة التي باتت تنتشر في كثير من أوساط المجتمع العماني.

وما يثير الدهشة والاستغراب أيضا أن الكثير من هذه الأسر والأفراد الذين يمارسون هذه السلوكيات هم أصحاب مستويات علمية وثقافية، الأمر الذي ينطوي على أبعاد أخرى في التحليل والتفكير لهذه السلوكيات التي تتنافى وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ولا تمت أبدا بصلة إلى قيم مجتمعنا العماني.

إن التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بات أمراً ملحاً في ظل ما نراه يوميا من مشاهدات سيئة تجاه بيئتنا ومواردها الطبيعية، كما إنه حريّ بنا كأفراد في هذا المجتمع أن نكون القدوة الحسنة لأطفالنا وإخواننا في انتهاج سلوكيات ايجابية تتسق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي أمرنا بإماطة الأذى عن الطريق، وأكد لنا أن الحفاظ على المنظومة البيئية بكل أنظمتها يعتبر منهاج حياة صحيحا لنا ولأجيالنا في المستقبل.

السياحة الجيولوجية

ما يحدث حاليا من قيام ٢٠٠ عالم وباحث عالمي في مجال الفضاء من ٢٥ دولة بتجربة محاكاة الحياة على كوكب المريخ في صحراء محافظة ظفار بالسلطنة ، واختيار السلطنة من بين دول العالم لتنفيذ هذه التجارب العلمية العالمية، يشعرنا بالفخر والاعتزاز بأن السلطنة تمتلك مقومات جيولوجية وسياحية وعلمية فريدة من نوعها على المستوى العالمي، وأنها أحد الكنوز المعرفية العلمية الجيولوجية البكر التي لم تكتشف بعد .

السلطنة وما تحتويه من تنوع طبوغرافي وبيئي وجيولوجي فريد أهلها لتكون قبلة العلماء والباحثين لسبر أغوار الطبيعة والفضاء على المستوى العالمي ، وهو إنجاز مشرف يضاف إلى سجلات النهضة المباركة التي قادها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي أولى جل اهتمامه بتطوير البحث العلمي في السلطنة، ادراكا من جلالته بأن التطور في شتى مجالات العلم والمعرفة هو السبيل المميز لتطوير ورقي المجتمع إلى الأفضل .

هذه التجربة بحد ذاتها تفتح الآفاق للجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني للبحث والتقصي في استقطاب مشاريع علمية وبحثية مميزة للسلطنة، كما إنها مسارا جديدا لتنمية السياحة الجيولوجية والسياحة العلمية في السلطنة، فالمكونات البيئية والجيولوجية التي تزخر بها السلطنة من صحاري واسعة، وجبال شاهقة، وكهوف لها طابعها الجيولوجي الفريد العالمي، وأودية وهضاب وشواطئ ، وأفلاج وقلاع وحصون وآثار تاريخية وجيولوجية، يجب أن يتم استغلالها الاستغلال الأمثل بما يتناسب والتطورات العالمية في مجال الاستثمار السياحي المقنن الذي يحفظ للمجتمع هويته وتاريخه وبصمته العلمية وأرثه المعرفي.

تنمنى أن تخرج تجربة محاكاة العيش على المريخ بنتائج ايجابية وعلمية ومعرفية فريدة من نوعها تجعل السلطنة في مكانة مرموقة علميا على المستوى العالمي ، كما تنمني أن تشهد السلطنة مثل هذه الأنشطة العلمية باستمرار لكونها كنزا معرفيا وجيولوجيا وبيئيا فريدا من نوعه على المستوى العالمي .

ميزان القوى

كان ولا زال الصراع بين التنمية والبيئة قائم منذ الأزل ، فالاقتصاديون يطالبون بالكثير من التوسعات العمرانية والتجارية والتكنولوجية على حساب الموارد الطبيعية والبيئية وعناصرها، إيماناً منهم بأن التطور والنماء يتحقق من خلال كثرة التطور السريع، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل. بينما البيئيين على عكس ذلك ، فهم يناشدون ويطالبون بأن لا تتعدى التكنولوجيا ومشاريعها الاقتصادية على الموارد الطبيعية ، لأنها ستؤدي إلى دمار شامل للكرة الأرضية، وتدهور للأنظمة البيئية والفطرية ، اذا ما استمر هذا التعدي بشكل ملحوظ ومتنامي .

ما أثار هذا الموضوع في قرارة نفسي هو مطالبة أحد الاقتصاديين المستثمرين هنا في السلطنة وبقوة بأن يكون هناك تسهيلات كبيرة في التغاضي أو التنازل عن بعض القوانين البيئية التي تقوم الجهات البيئية في فرضها على المستثمرين، بهدف التوسع في استثماراتهم عن طريق أخذ مساحات شاسعة من الأراضي والجبال والوديان، والتغاضي عن بعض الشروط التي تلزم المستثمر في الحفاظ على مكنونات الموارد الطبيعية والتخلص الآمن والسليم للنفايات سواء نفايات صلبة أو سائلة أو غازية، إدراكا منه بأن تطور البلاد يكمن في ازدياد عدد المصانع الكبيرة وجلب استثمارات خارجية لمشاريع صناعية كبرى.

نحن لسنا ضد التنمية والتطور التكنولوجي المتسارع ، ولكن يجب أن تكون هناك مواءمة وتوازن للقوى ما بين مقتضيات التنمية والموارد البيئية والطبيعية في الدولة، بحيث لا يطغى جانب على آخر، فتختل موازين القوى ما بين المحورين ، وتؤدي إلى تعطيل للتنمية أو تدمير للأنظمة البيئية . وهناك الكثير من الأمثلة العالمية التي أدى فيها طغيان جانب التنمية على الجانب البيئي ، الأمر الذي جعل من تلك الدول تفقد الكثير من موائلها الطبيعية ، وتدمير كامل للغطاء النباتي ، وانقراض وتدهور للحياة الفطرية، مما جعلها تدفع الأن ملايين الأموال من أجل استعادة نظمها البيئية لحالتها الطبيعية .

السلطنة وبفضل الرؤية الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – أدركت منذ بداية عصر النهضة أهمية هذا الجانب، فجعلت من التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية خطين متوازيين يسيران بجانب بعض في بناء الدولة، كما إنها من الدول التي يشار إليها بالبنان في هذا الجانب. لذلك لزاماً علينا كجهات حكومية أو مؤسسات خاصة أن نكمل مسيرة البناء والتطور، وأن نحفظ ميزان القوى بين التنمية والبيئة حفاظا على الأنظمة البيئية والحياة الفطرية للدولة، لكي ننعم ببيئة نظيفة وخالية من كافة أنواع الملوثات لنا ولأجيالنا في المستقبل.

أرقام مفزعة

لم أكن أتوقع أن ترتفع أرقام استهلاك الأكياس البلاستيكية في السلطنة لهذا القدر المخيف بيئياً وصحياً، فلكل مركز تجاري كبير في السلطنة يستهلك سنويا ٤٠ مليون كيس بلاستيكي، أي بمعنى اذا كان في السلطنة فقط ١٠ مراكز تجارية كبيرة فإن كمية استهلاك الأكياس البلاستيكية سنوياً يقدر ب ٤٠٠ مليون كيس بلاستيكي، هذا بالإضافة إلى منافذ ومحلات بيع التجزئة الصغيرة والمطاعم والمقاهي وغيرها من منشآت القطاع الخاص، وفي نهاية المطاف فإن هذه الأكياس تكون نهايتها في المرادم بالطمر أو في الطرقات والبحار والأودية، أو لربما الحرق مع بعض المخلفات الأخرى التي يتم حرقها من قبل العمالة الوافدة في المزارع والأودية.

الوضع بهذه الطريقة وبهذه الأرقام مخيف جداً، فالخطر البيئي القادم على السلطنة هو الأكياس البلاستيكية لما لها من تأثيرات سلبية وخطيرة جداً على صحة الإنسان والبيئة والكائنات الحية الأخرى، لأنها مصنوعة من مواد ومشتقات بترولية وكيمائية، وتسبب أمراض خطيرة مزمنة، وتطلق عند الحرق مواد سامة، كما إنها تتفاعل كيميائياً مع المواد الباردة والحارة من المأكولات، وتحتاج لتتحلل عشرات بل مئات السنوات، وتؤثر على التربة والكائنات البحرية، وتلوث البحار والأودية والأماكن السياحية. لذلك فقد أطلقت الأمم المتحدة للبيئة شعار الاحتفال باليوم العالمي للبيئة بعنوان "التغلب على التلوث البلاستيكي" ادراكاً منها بأن البلاستيك أصبح من أخطر المهددات البشرية والبيئية حول العالم.

هناك جهود حكومية تبذل في السلطنة في هذا الشأن للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية الحالية واستبدالها بأكياس بلاستيكية أخرى صديقة للبيئة وفق مواصفات ومقاييس لا تسبب أضراراً للإنسان والبيئة وتتحلل بيئياً بسرعة، وإلى حد الأن ننتظر صدور هذا القرار بفارغ الصبر لأنه سينقذنا من مشكلة بيئية خطيرة محدقة بالسلطنة، كما ندعوا القطاع الخاص المنتج والمستورد للأكياس البلاستيكية أن يتكاتف مع الجهات الحكومية في تنفيذ القرار بعد صدوره، وأن يلتزم بالمواصفات والمعايير القياسية للأكياس الجديدة الصديقة للبيئة.

وإلى أن يتم صدور القرار للإزالة الخوف من الأرقام المفزعة لاستهلاك الأكياس البلاستيكية في السلطنة، ندعو أنفسنا والجميع إلى الترشيد والتقليل من استخدام الأكياس البلاستيكية الحالية، وإيجاد بدائل أخرى تضمن لنا ولأجيالنا وبيئتنا الصحة والنقاء.

ثقافة فصل المخلفات

ثقافة فصل المخلفات ما بين (البلاستيكية، والغذائية، والكرتونية، والطبية، والإلكترونية) هي ثقافة غائبة بعض الشي عن المجتمع العماني، ولربما السبب يعود في ذلك لعدم تبني الجهات الحكومية من البداية هذا المفهوم ، حيث اعتمدت في تجميع المخلفات على وحدات القمامة الكبيرة التي تم توزيعها في الأحياء السكنية، وبالتالي درج مع عامة الناس رمي كل القمامة مجتمعة مع بعض في تلك الحاويات المخصصة لها، حيث تقوم الجهات بتجميع تلك المخلفات والتخلص منها بطرقها المخصصة لها وفق الأسس الصحية السليمة بيئياً وصحياً.

الحملة التوعوية الأخيرة التي أطلقتها الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة " بيئة " حول موضوع فصل المخلفات، جميلة جدا في محتواها ومضمونها الصحي والبيئي والتوعوي، وهي تنبئ عن أن موضوع فصل المخلفات بات أمراً ملحاً ضرورياً لما له من الأضرار الصحية والبيئية على الإنسان والبيئة المحيطة به ، إلى جانب العوائد الاقتصادية والاستثمارية التي يمكن أن تنتج من عمليات الفصل ، ولكن يبقى الجهد التوعوي منقوص اذا لم يتوافق مع التطبيق العملي من خلال توفير حاويات في كل الأحياء السكنية في السلطنة ، بحيث تكون كل حاوية مخصصة لنوع معين من أنواع المخلفات ، اضافة إلى تعاون باقي الجهات الحكومية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاصة المتخصصة في هذا الجانب في تطبيق نفس المنهج.

هناك تجارب عالمية ناجحة جدا في مجال فصل المخلفات، تقاطع فيها العمل ما بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد ، فبات موضوع فصل المخلفات جزء من ثقافة المجتمع اليومي، وأصبح الفرد بنفسه يقوم بعملية فصل المخلفات من تلقاء ذاته لأنه تعود على ذلك منذ البداية ، ادراكاً منه بأهمية هذه العملية الصحية والبيئية والاستثمارية عليه وعلى المجتمع والبيئة من حوله .

الطريق ليس سهلا لغرس وتأصيل مفهوم ثقافة فصل المخلفات في المجتمع العماني ، ولكنه ليس صعباً، فالإمكانيات والثقافة موجودة، فما علينا سوى أن نكثف الحملات التوعوية مع البدء في التطبيق العملي فقط.

الفضاء مستودع للنفايات !!!

عندما نطق أحد المحاضرين في المجال البيئي في إحدى الدول العربية عبارة (ان الفضاء سوف يكون مستودعا للنفايات في المستقبل القريب)، رد عليه أحد الحاضرين بسؤال مفاجئ (وهل امتلأت الأرض من النفايات لكي لا يصبح فيها مكان ليكون الفضاء هو الملجأ الأخير لنا لرمي فضلاتنا فيه بعدما فقدنا علاقتنا الحميمة مع الأرض) . وفي المقابل نرى المشهد التلفزيوني لأحد الأفلام الغربية والحوار الذي جرى بين الإبن والأب داخل السيارة بحيث كان الابن يريد أن يرمي علبة فارغة في الشارع وقال له الأب بأنه إذا رماها في الشارع فسوف يدفع غرامه مالية ورد علية الابن مستنكرا بالتساؤل فأقنعه الأب بأن ذلك من أجل المحافظة على نظافة البيئة وإنها أحد الأساليب المتبعة للتقليل من رمي الفضلات في الشارع بدون المكان المخصص لها .

في هذين المشهدين نرى حقيقة التعامل مع النفايات بين الدول العربية والدول الغربية ، فكثير من الدول العربية تبذل قصارى جهدها في المحافظة على نظافة بيئتها وذلك من خلال حملات التوعية التي تقوم بها في مختلف وسائل الإعلام، وكذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الملزمة للمنشآت الصناعية والتجارية فقط بعدم رمى مخلفاتها والاستفادة منها في عمليات تدويرها. ولكن قليل من تلك المنشآت التي تقوم بعمليات تدوير نفاياتها واستغلالها الاستغلال الأمثل . أما في الدول الغربية فبالإضافة إلى ما تقوم به الدول العربية فإنها تقوم بسن القوانين وتطبيقها على الأفراد في حالة رمي المخلفات في غير المكان المخصص لها وذلك بدفع غرامات مالية مما توجد عندهم الوعي الذاتي بأهمية المحافظة على نظافة وصحة البيئة بعدم رمى النفايات في الشوارع .

ولقد طالعتنا إحدى التقارير الإعلامية بأن سكان مدينة سياتل الأمريكية يعتبرون قذف الزجاجات الفارغة في الطريق إساءة لأمن الأرض ، وإنها قد جعلت من عملية تدوير النفايات عملية إجبارية بدلا من الاختيارية كأحد الحلول المساهمة والفعالة في إنقاذ البيئة ، كما أنها طبقت قرارا يقضي بأن لا تخدم شركات القمامة أولئك اللذين يتركون في صناديق قمامتهم مواد قابلة لإعادة التدوير، إضافة إلى أن أغلب الدول الغربية تقوم بإعطاء حوافز مادية مشجعة للأشخاص اللذين يقومون بعمليات تدوير نفاياتهم ، وإن أغلب الجهات المسؤولة عن البيئة والنظافة قد استأجرت موظفين ليرشدوا الناس إلى كيفية تحسين أدائهم في جانب تدوير النفايات وذلك عن طريق التدريب العملي للسكان داخل بيوتهم بحيث يقوم الموظفون بزيارات ميدانية للسكان ويتم تدريبهم على كيفية فرز النفايات الصلبة والسائلة وكذلك تعليمهم الطرق العلمية الصحيحة لعملية التدوير وتزويدهم ببعض الأدوات والأجهزة التي تساعدهم في عمليات التدوير .

إن المتتبع للإجراءات التي تقوم بها الدول الغربية من قوانين وإرشادات وحوافز مادية تشجع المواطنين في المحافظة على نظافة بيئتهم و إعادة تدوير نفاياتهم تدل على المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات في ترسيخ الوعي البيئي لدى المواطن بأهمية المحافظة على صحة ونظافة البيئة بشتى الطرق ، وانهم يدركون بأن وعي المواطن يشكل ثُلثي المسافة إلى تحقيق وإنجاح الخطط الحكومية الرامية إلى المحافظة على نظافة البيئة لأنه هو أساس بناء المجتمع والقائم عليه . ونحن هنا لا ننكر الجهود التي تقوم بها الدول العربية في سبيل المحافظة على نظافة بيئتها، ولكن يبقى الأمر فيه فتور ونقص من جهة الأفراد وإحساسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم . كما إننا لا نلقي اللوم فقط على الأفراد بل يجب أن نعترف بأن هناك فجوة معرفية وتشريعية متبادلة بين الحكومات العربية والهيئات الأهلية المحافظة على البيئة في صياغة مسودة جديدة تشجع المواطنين وتحثهم على المساهمة في إدراك معاني البيئة والحفاظ عليها بشتى الطرق سواء أكانت معنوية أو مادية أو من خلال مشاريع إنمائية بيئية يدخل فيها المواطن كشريك حقيقي في العملية التشريعية والتنفيذية لهذه المشاريع التي سوف تعود عليه بالنفع المادي والمعنوي الذي هو أساسه في النهاية الحفاظ على بيئة عربية نظيفة خالية من جميع أنواع الملوثات، وذلك لأن البيئة ليست حق لنا فقط و إنما نحن مسؤولون أمام أجيالنا القادمة ومحاسبين على كل تقصير نحو بيئتنا .

عادات بيئية غريبة

رد أحد حكماء الصين عندما سئل ماذا تفعل أول الصباح بعدما تستيقظ من النوم متسائلا : وهل غيرشم الورود أبدأ صباحي ، فهي عادتي منذ ثلاثين سنة ولم أستطع التخلي عنها لأنها تمنحني القوة والنشاط والتفاؤل طوال اليوم . فالعادة كما عرفتها كتب الأدب واللغة بأنها سلوك مكتسب نتيجة عوامل إجتماعية وثقافية وعقائدية ووراثية يمارسها الشخص في محيطه الإجتماعي فتنتج عنه أفعال إرادية تتحول مع الوقت إلى أفعال لا ارادية يمارسها الشخص بمحض إرادته وتكون جزءا رئيسا من حياته الشخصية والعامة .

وهناك عادات مختلفة ومتنوعة يمارسها أشخاص أو قبائل قد تكون إيجابية أو سلبية حسب طبيعة الفعل ونتائجه ، وما شدني أكثر في هذا الجانب هو بعض العادات الإيجابية التي تمارسها مجموعة من القبائل اتجاه البيئة وتزيد من العلاقة الحميمية بين الإنسان والبيئة والتي نتمنى أن تستمر ، فمثلا هناك عادة لإحدى القبائل في الجزر الكاريبي وهي أنه عندما يولد طفل في تلك الجزيرة يقوم السكان بزراعة شجرة نارجيل واحدة عن كل طفل يولد ، أما في حالة وفاة أي شخص فان الأهالي يقومون بزراعة شجرة مانجو واحدة عن كل شخص يموت في هذه الجزيرة. أما في إحدى الجزر الأسترالية فان قانون الجزيرة يفرض على كل شخص يتزوج زراعة خمسة أشجار مختلفة ، أما في حالة الطلاق فان القانون يفرض على الزوج المطلق زراعة خمسة وعشرين شجرة . وفي جزر المالديف فان بعض القبائل تقوم كل شهر بزراعة ثلاث شجرات كنوع من التقرب لديهم تجاه الطبيعة في أن تمنحهم الرزق الوفير لكسب معيشتهم اليومية .

لقد ساهمت تلك العادات الإيجابية التي تقوم بها بعض القبائل والأفراد في إكساب البيئة طابعا جماليا ، وتناغم لأنظمتها الإيكولوجية ، مما أرجعت التوازن للطبيعة بعدما فقدتها مع الثورة الصناعية والتكنولوجية . ولكن لو نظرنا الآن إلى ما يحصل في بعض المدن والقرى من ممارسات سلبية لبعض الأفراد مع البيئة لتمنينا لو أن بعض من تلك العادات الإيجابية مع البيئة أن تعمم على كل المدن والمناطق لأنها بالفعل عادات إيجابية تسهم في دعم الأنظمة الإيكولوجية للبيئة . لذلك نقول كما قال "أرنولد هالمر" أحد المدافعين عن البيئة (نتمنى أن تتبنى أحد المنظمات أو الهيئات الدولية المعنية بالبيئة بعض العادات الإيجابية التي تزيد من توطيد العلاقة بين الإنسان والبيئة وتعميمها على كل الدول) ، وهنا نوجه الدعوة ليس فقط إلى المنظمات والهيئات البيئية، بل نوجهها إلى كل الجهات الحكومية والخاصة وإلى كل الجمعيات الأهلية والأفراد أن يساهموا في إيجاد عادات إيجابية مع بيئتهم حتى ولو بغرس شجرة واحدة في العام الواحد ، لأنه لو في كل دولة تبنى ألف شخص هذه العادة فإننا سوف نحصد في كل سنة ألف شجرة جديدة تضاف إلى رصيد البيئة في تلك الدولة، ولو قسنا على ذلك تبني حملة توعوية تساهم فيها كل الجهات الحكومية والخاصة والأفراد في زرع كل فرد شجرة واحدة خلال ثلاثة أشهر فقط فكم من الأشجار الجديدة سوف تزرع خلال هذه الفترة ، وقس على ذلك إذا استمرت هذه الحملة لمدة سنة فكم شجرة جديدة سوف تعيد التوازن الايكولوجي للطبيعة.

أين العرب من المبادرات البيئية ؟

لقد اتسم عالم اليوم بالكثير من المبادرات والتجارب العلمية التي أصبحت تروج لها بشكل كبير الدول المتقدمة بهدف زيادة إنتاجياتها الاقتصادية والعلمية أو بهدف تسويق سمعتها عالميا في مجال معين أو بهدف مبادراتها الخيرة من أجل مصلحة الإنسانية لتقليل الآثار الناتجة عن الثورة الصناعية والتكنولوجية . كما حاز أصحاب تلك المبادرات على جوائز عالمية وتشجيعية نظير خدمتهم لحل الكثير من القضايا العالمية، علاوة على تسويق مبادراتهم عالميا من خلال وسائل الإعلام أو من خلال الشركات العابرة للقارات والتي غالبا مما تتبنى تلك المبادرات وتدفع لأصحابها ملايين الدولارات بهدف تحسين سمعتها وتسويق منتجاتها بشكل أفضل .

وتعرف المبادرة بأنها فعل إرادي ولا إرادي ينطلق من خلال العديد من المبادئ والقيم الإنسانية لدى الأفراد أو المؤسسات بهدف الإصلاح أو المساعدة في إصلاح نظام معين أو قيم معينة ينتج من خلالها إعادة التوازن الحقيقي للحياة ويسهم في حل العديد من القضايا الإنسانية ، ومنها المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية . ولقد أصبح عالم اليوم يتجه إلى المبادرات الاقتصادية والبيئية ويبتعد عن المبادرات السياسية ، كم أصبح الرهان يبتعد عن المبادرات الاقتصادية وذلك بسبب تغلب المصالح الذاتية لبعض الدول والشركات ويركز على المبادرات البيئية التي ما فتئ أصحابها في التفنن فيها بدوافع إنسانية وحبهم للبيئة والطبيعة التي يعيشون فيها .

فمؤخرا ظهرت العديد من المبادرات البيئية العالمية منها مبادرة حكومة إندونيسيا في فرض على كل مقبل على الزواج في إحدى مناطق جزيرة بالي على زراعة خمسة أشجار بهدف حماية المناخ ، وفرض زراعة خمسة وعشرون شجيرة على الذين يرغبون في الطلاق ، وكذلك مبادرة الحكومة البريطانية في اختراع مصابيح صديقة للبيئة تخفض من استهلاك الطاقة وتحد من الانبعاثات الكربونية المسببة للاحتباس الحراري ، ومبادرة الشركات اليابانية في اختراع سيارات صديقة للبيئة تقلل من انبعاثات أول أكسيد الكربون ، ومبادرة مدينة سياتل الأمريكية في تشجيع السكان على جمع النفايات الصلبة وفرزها والاستفادة منها في عملية التدوير ، وكذلك مبادرة سكان نابولي الإيطالية من خلال احتجاجهم على تكدسات القمامة في الشوارع مما اضطرت الحكومة إلى الإسراع في التخلص منها ، واحتجاج الكوريين على التسربات النفطية من بعض السفن القابعة في بحارهم .

فالملاحظ لهذه المبادرات البيئية إنها مبادرات من الدول المتقدمة والدول الصناعية الكبرى، وقد خلى الملف العربي من هذه المبادرات البيئية على الرغم من أن هذه المبادرات لا تتطلب المبالغ الطائلة أو التكنولوجيا المعقدة . فإلى متى سوف تظل الدول العربية بمعزل عن تلك المبادرات ، أو إننا كدول عربية فقط نتغنى بالمناسبات والاحتفالات البيئية العالمية في وسائل إعلامنا متناسين في ذات الوقت إن الاحتفال بهذه المناسبات البيئية لا يعني إبرازها إعلاميا فقط بل يعني تطبيقها على أرض الواقع . كما إننا هنا لا نجحف الدول العربية في بعض مبادراتها البيئية والتي أصبحت تدرس لسنوات عديدة بغية ظهورها على أرض الواقع ، وفي كل اجتماع لها يتم الاختلاف في نقطة معينة في هذه المبادرة سواء بسبب اختلاف القوانين والتشريعات البيئية أو بسبب الناحية المادية ، ويتم تأجيلها إلى الاجتماعات القادمة حتى تصبح هذه المبادرة ناضجة وصالحة للتطبيق، أما إذا زادت حدة الاختلاف فإنها سوف تبقى داخل الأدراج تنتظر الفرج من خلال الاتفاق المبدئي والتي سوف يتم الاختلاف فيها في الاتفاق النهائي لهذه المبادرة البيئية .

كما أنه هل يجب علينا كدول عربية ونامية التمسك بالمبادرات المصلحية التي تطلقها بعض المنظمات البيئية العالمية في التخفيف من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وتطبق فقط على دولنا العربية والنامية ولا تطبق على تلك الدول الكبرى من أجل الحفاظ على اقتصادياتها ومصانعها . أم إننا كدول عربية نبقى نتساءل فقط ونحن مكتوفي الأيدي عن المبادرات البيئية العالمية ونحاول أن ننظم إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية العالمية من أجل القول بأننا كدول محافظة فقط على بيئتنا وملتزمون بكل الاتفاقيات والمعاهدات البيئية.

فحري على كل الدول العربية من مؤسسات حكومية وخاصة وأهلية أن تطلق مبادرات بيئية جديدة هادفة إلى الحفاظ على بيئتنا العربية من كل الملوثات ، بحيث تكون في هذه المبادرات جوائز تشجيعية قيمة للأفراد والمؤسسات الخاصة في تبني مشاريع صديقة للبيئة يتم نشرها على مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي من أجل الإستفادة من هذه التجربة، علاوة على توفير البيئة الملائمة لهذه المبادرات من حيث التسهيلات التشريعية والإدارية والمادية والعلمية التي تساهم في حث الأفراد والمؤسسات على الإنتاج و فتح المجال للبحوث والدراسات البيئية المتخصصة التي ستكون الأساس العلمي لهذه المبادرات من أجل بيئة عربية نظيفة .

الشرطة البيئية

لقد صاغت الكثير من المنظمات البيئية الدولية والإقليمية قوانين وتشريعات تكفل حماية الإنسان والبيئة من حوله من جميع الأخطار المحدقة به سواء أكانت طبيعية أو بشرية بما يضمن استقرار الجنس البشري وتحسين مستواه المعيشي والإجتماعي ، ونتيجة لذلك أبرمت الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات البيئية بين أغلب جميع دول العالم وفق شروط ومبادئ تم الاتفاق عليها لتحقيق الأهداف النبيلة المرجوة منها وهي حماية صحة الإنسان والعيش في بيئة سليمة ونظيفة من جميع أنواع الملوثات ، وبالتالي أصبحت تلك الاتفاقيات هي الأساس البيئي الذي تمشي عليه دول العالم بالإضافة إلى قوانينها البيئية الداخلية التي تتماشى مع مصالحها الشخصية وفق أنظمتها وأيدولوجياتها المجتمعية والثقافية .

ولكن تبقى نقطة التطبيق السليم والآمن لهذه التشريعات البيئية الدولية هي مثار الجدل والنقطة الفاصلة بين الدول الغنية والفقيرة ، إلا أن بعض دول العالم اجتهدت أكثر وبلت بلاء حسنا في مشوار الأنظمة والتشريعات الداخلية البيئية وذلك بحسها الوطني والمسؤولية الملقاة على عاتقها في إيجاد بيئة نظيفة تحقق منها الإنتاج الأفضل للإنسان في بيئة تضمن له العطاء والإنتاج . فالمبادرة العربية التي أطلقتها المملكة الأردنية الهاشمية في إنشاء شرطة للبيئة هي دليل المسؤولية الملقاة اتجاه عاتق الحكومة في إيجاد بدائل تفعيليه ومنطقية لتطبيق التشريعات البيئية في المجتمع المحلي من أجل الوصول إلى بيئة نظيفة وصحية تساعد الأفراد على العطاء في بناء المجتمع بشكل أفضل ، علاوة على زيادة الجانب التوعوي البيئي لدى أبناء المجتمع وترسيخ لديهم مفاهيم ومبادئ الحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية بشتى الطرق .

فعند زيارتك إلى مدينة عَمان الأردنية وضواحيها ترى بعض عناصر الشرطة وهم يرتدون زيهم الأسود عند مفترق الطرق يدونون المخالفات التي تبلغ عشرين دينارا لرمي القمامة على الأرض ، ومائتان دينارا عند قطع الشجرة بدون إذن مسبق ، لتصل إلى خمسين ألف دينارا للمصانع التي تلقي بالنفايات السامة . فعند رؤيتك للشرطي البيئي تدرك حينها للجهود الوطنية المبذولة لصياغة أمن بيئي قائم على قوانين وتشريعات تفعيليه على أرض الواقع مما يسهم هذا في ايجاد وازع رادع لدى أبناء المجتمع عند التفكير في الإساءة إلى البيئة بأي شكل من الأشكال ، كما أنها تضمن حق البيئة ومواردها الطبيعية في الحفاظ عليها من جميع أنواع الملوثات مما يشكل بانوراما مجتمعية تكافلية بين الحكومة والأفراد في إيجاد تعاون بيئي مشترك يحقق الأمن البيئي بشكل أفضل ، بحيث أن هذه المبادرة الأمنية البيئية تتفق مع المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص " بأن لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع له الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة وموارها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها للكرامة وللنمو الحر لشخصية الإنسان " .

فالمبادرة الأردنية في إيجاد شرطة للبيئة هي مثالا يجب أن تحتذي به الدول العربية في إيجاد صياغة بيئية أمنية جديدة لتفعيل القوانين والتشريعات البيئية العالمية والوطنية من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من حوله ، كما أن هذه التجربة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اجتماعات وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دعم هذه التجربة ومحاولة الاستفادة منها وتعميمها على بقية الدول العربية لأنها تجربة رائدة في مجال الأمن البيئي الأمر الذي يساعد الجهات البيئية الحكومية والهيئات التطوعية الأهلية في الحفاظ على البيئة بأسلوب منطقي جديد قائم على العلاقة التشريعية والتوعوية للمجتمع ، كما يجب أن تطرح هذه التجربة في المؤتمرات والندوات البيئية العالمية والإقليمية للاستفادة منها لأنها مبادرة بيئية أمنية جديدة تكفل الحق الكامل للإنسان وللبيئة وتعيد التوازن الايكولوجي للطبيعة .

أخر خبر !!!

لقد أدرك المراقبون البيئيون في الفترة الماضية وركزوا على قضية التلوث بكافة أشكاله وأنواعه وخصوصا التلويث الصناعي وما يصاحبه من مخرجات سلبية على صحة الإنسان والبيئة من حوله . ولقد تبارى الكثير من هؤلاء في وصف العلاقة العدائية ما بين صحة الإنسان والتلويث الصناعي ووصفوها بالعلاقة " السحيمية " أي العلاقة السوداء ، ولكن بعض المراقبين البيئيين كهولستر وبروتوز ركزوا في هذه العلاقة على الملوث " العنصر " الذي يؤدي إلى التلوث حيث وصفوه بأنه أية مادة أو أثر يؤدي إلى تغير في معدل نمو الأنواع البيئية ويتعارض مع سلسلة الطعام بإدخال سموم فيها أو يتعارض مع الصحة أو الراحة أو مع قيم المجتمع .

وما يثير الانتباه هنا هو عندما تناقلت إحدى وكالات الأنباء العربية في أخر خبر لها في ذلك اليوم تحت عنوان " الوفاة بسبب التلوث " وهو نبأ وفاة شاب عربي في إحدى ضواحي المدن العربية بعد شربه كميات من المياه مما أدى إلى وفاته مباشرة لان هذه المياه تحمل مواد كيميائية وإشعاعية سامة . ولقد أثارت هذه الحادثة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في تلك المدينة وهو ما دفع عدد من الصحفيين والبيئيين إلى تجميع ملف كامل عن حالات التلوث في مناطق ومدن هذه الدولة ، وهو ما كشف عن وجود الكثير من المغالطات والتجاوزات للتشريعات البيئية التي كانت تخفى في الأدراج أهمها تسجيل نحو خمسة آلاف حالة وفاة خلال ٢٠٠٥م بسبب ازدياد غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء ، وان حوالي (٥٥٥م٢) من الصرف الصناعي الملوث تصب في إحدى أنهار هذه الدولة سنويا .

هذه هي إحدى الصفحات البيضاء في الدول العربية التي انتهكت بسبب التلوث الصناعي ، فما بالك بالصفحات الأخرى التي تنهك يوميا بسبب التلوث الكيميائي والإشعاعي والنووي والبيولوجي والتلوث الحربي ...إلخ ، و تنتهك بقية الصفحات يوميا في غموض تام لا نعرف مدى أضراره مستقبلا . فهل ينبغي لنا أن لا نبحث ونفتح الصفحات الخاصة بالتلوث البيئي في دولنا العربية إلا إذا تأكدنا من تسببها في وفيات . وهل ينبغي لنا أن نتستر على مغالطات بيئية سلبية تحدث يوميا وتؤدي إلى الإضرار بصحة الإنسان من أجل النفوذ والسلطة . فعلى الرغم من هذا التستر سوف يأتي يوم وينكشف الأمر وتفتح الصفحات لتطالب بالحلول العادلة وتوخي المساواة فيما يتعلق بالالتزام بالتشريعات البيئية .

فكثير من الدراسات والبحوث العلمية أثبتت العلاقة بين التلوث والأمراض المزمنة مثل السرطان والربو والسعال والتشوهات الخلقية والجينية وقد كان أخرها دراسة علمية أجرتها جامعة تكساس الأمريكية أفادت بوجود صلة كبيرة بين إصابة الأطفال بمرض سرطان الدم في ولاية تكساس والحياة قرب مصفاة النفط وميناء هيوستون للسفن ، وكذلك الدراسة التي أجرتها مؤسسة أوروبية متخصصة في ٢٦ مدينة أوروبية والتي ترى انه بانخفاض التلوث سوف يسمح بتفادي ٢٢ ألف حالة وفاة في هذه المدن ، وغيرها من الدراسات العلمية في هذا المجال والتي تؤكد الأضرار الخطيرة لصحة الإنسان وعلاقته بالتلوث الصناعي . وهنا نريد أن نضع النقاط على الحروف قبل أن يصبح عنوان " الوفاة بسبب التلوث " هو الخبر الرئيس لوسائل الإعلام . فحري على الدول العربية أن تبادر في التشديد والرقابة على كيفية تنفيذ التشريعات البيئية في دولها، وأن تضع لجان متخصصة لدراسة الأوضاع البيئية في كل المناطق حتى يتسنى لها إيجاد الخلل البيئي ومحاولة وضع الحلول المناسبة له قبل أن يستفحل الأمر وينتج عنه عواقب وخيمة ، كما يجب أن تتوافق التشريعات البيئية في الدول العربية مع التطورات التكنولوجية الحديثة التي يمر بها العالم اليوم لتواكب التوافق بين التنمية الصناعية والتكنولوجية وبين الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها .

الفصل السادس

قضايا مناخية

التمويل المناخي

وثيقة مراكش التي خرج بها مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (cop٢٢)الذي عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال نوفمبر ٢٠١٦م ، أكدت على أهمية تضافر جهود العالم جميعا في الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية، والتقليل من الانبعاثات الغازية المضرة، وأهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية استخدام الطاقة النظيفة، وتعزيز المساعدات التكنولوجية والاقتصادية للدول النامية، إلى جانب التأكيد على أهمية تنفيذ التزامات وتوصيات اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥م.

ولعل الذي سيطر على هذا المؤتمر من وجهة نظر المحللين الاقتصاديين هو زيادة المبالغ المالية التي تم إقرارها كتمويلات مالية تقدر بمليارات الدولارات تلتزم بها الدول المتقدمة والدول النفطية للدول النامية، ومنها ما تجمع للصناديق التي تم إقرارها، أو كمساعدات مالية، أو مشاريع تنفذها الشركات العابرة للقارات. فتم إلزام الدول بدفع ٨١ مليون دولار لصندوق التكيف، و٢٣ مليون دولار لمركز شبكة التكنولوجيا، ومصادقة الصندوق الأخضر للمناخ على مشاريع بقيمة ٢,٥ مليار دولار، وإطلاق صندوق لجنة مراكش للاستثمار من أجل التكيف بقيمة ٥٠ مليون دولار، وإطلاق الصندوق الأوروبي للتنمية مشاريع بقيمة ٤,١ مليون يورو للقطاع العام و ٤٤مليار للقطاع الخاص للاستثمار في أفريقيا والجوار الأوروبي، ومصادقة مرفق البيئة العالمي على تنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعا لخفض الانبعاثات ونقل التكنولوجيا بقيمة ١٨٨,٧ مليون دولار، إلى جانب ملايين الدولارات التي تبتنها الشركات العالمية لدعم أسواق المال الخضراء في أفريقيا.

النجاح الذي حققه مؤتمر مراكش للمناخ متميز جدا في وضع العالم على خارطة طريق جديدة للتخفيف من حدة تأثير التغيرات المناخية وأسبابها، والتوصيات والرؤية والوثيقة التي خرج بها المؤتمر تعمل على وضع بعض النقاط على الحروف، وهو ما سيشكل مسارا جديدا في المفاوضات العالمية لهذا الموضوع الذي بات يسيطر على الأجندة البيئية العالمية، ولكن ينبغي أن لا تتحول مثل هذه المؤتمرات العالمية المهمة إلى حلبات صراع اقتصادي بحتة مغلفة بستار بيئي تتحكم بها الشركات العالمية العابرة للقارات في تنفيذ أجندتها بحجة التكنولوجيا النظيفة وبناء القدرات والمساعدات الإنسانية ، وتكون البيئة هي المنقذ الاقتصادي لهذه الشركات .

هواؤنا لمن !!!!

قديما عندما صرخ أحد المهتمين بالبيئة في وجه أحد القائلين بأن البيئة تعالج نفسها بنفسها من وقت لاخر كالطبيب الذي يشخص لنفسه مرضه وعلاجه بسهولة، فإنه قد أدرك في قرارة نفسه بأن التطورات الحتمية التي عاشها في ذلك الوقت والرؤى المستقبلية للمفاهيم التكنولوجية البيئية المتطورة بأنها سوف تتغير في ظل عولمة البيئة والتحديات البيئية الجديدة على الساحة الدولية ، حينها قد أمسك هذا الرجل بخيط البداية الذي نحن نعيشه الآن وقد يستمر معنا لفترات طويلة بدون وجود قاعدة أساسية لوقف هذا الاستنزاف الخطير الذي تتعرض له بيئتنا من وقت لآخر .

القاعدة الأساسية البيئية التي قد تثقل كاهلنا اليوم ونعتبرها إحدى المؤشرات المؤسفة لانتهاك حرمات البيئة هي التلوث المستمر لغلافنا الجوي بدون توقف أو مؤشر يبشر بأننا قد أصبحنا في منأى عن حجم الكارثة المرتقبة التي يقول بها علماء البيئة بأنه في يوم من الأيام سوف تغطي سماؤنا سحابة من الدخان نتيجة لزيادة الملوثات على الغلاف الجوي. ولقد زاد تفاقم هذه المشكلة في الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة التقدم العلمي الهائل وما رافقه من تطور مستمر في التقنيات التكنولوجية الحديثة وزيادة في عدد السيارات ووسائل النقل الحديثة ، كما أن الصناعات النفطية الثقيلة والبتروكيماويات والصناعات التحويلية ووسائل النقل الثقيلة التي تستخدم الديزل تعتبر مصدرا مهماً لانبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات وأكاسيد النيتروجين وغيرها من الغازات التي تؤثر على غلافنا الجوي وتتفاعل مع المؤثرات الجوية كالرطوبة والحرارة والرياح وتؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الإنسان والبيئة والنشاطات السياحية والترفيهية والطبيعية وكذلك تؤثر على دورة حياة النباتات والحيوانات وبالتالي تؤثر على الحياة الطبيعية والفطرية بشكل عام.

الأمر الثاني الذي يجب أن نطرق بابه هو زيادة تلوث الهواء بالغازات المنبعثة من محطات توليد الطاقة الكهربائية التي أدت إلى مجموعة من المخاطر منها المطر الحامضي وتغيير المناخ وسخونة الغلاف الجوي . لذلك فهنا يجب علينا أن نضع القاعدة الجوهرية في رفع مردود كفاءة محطات التوليد وترشيد الطلب على الطاقة الكهربائية وكذلك استخدام تجهيزات المراقبة والتحكم التي تعتمد على الكمبيوتر في إدارة هذه المحطات بحيث تدمج كلها تحت قانون وجود منظومة إدارية جيدة في القيادة ومنظومة إدارية متطورة في الصيانة ، إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية باستمرار واطلاعهم على ما هو جديد في هذا المجال .

أما في السلطنة فإن الجهود مستمرة في اتخاذ كافة إجراءات التحكم في تلوث الهواء وبقاء ضمان مستويات التلوث عند الحدود المسموح بها لضمان عدم تسببها في أية آثار ضارة بالبيئة والصحة العامة . وقد قامت السلطنة بإضافة وحدات متنقلة جديدة تحتوي على جميع الأجهزة اللازمة لرصد الملوثات الغازية الموجودة في الهواء الجوي والتي تؤثر على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به ، إضافة إلى وجود محطات ثابتة لرصد ملوثات الهواء في عدد من المناطق الصناعية والمهمة ، ومحطات متنقلة ، بحيث تقوم هذه المحطات بعمليات رصد مستمرة للملوثات الهواء المختلفة من أهم مصادرها سواء من وسائل النقل أو من المنشآت الصناعية المختلفة وهذا ما أحدث نقلة نوعية في مجال اهتمام السلطنة بالغلاف الجوي، حيث تعتبر من إحدى الدول المتميزة التي تهتم برصد تركيز ملوثات الهواء الجوي في أجوائها الإقليمية عن طريق محطات الرصد المنتشرة في أنحاء مختلفة من السلطنة الأمر الذي أظهر مدى اهتمام السلطنة المتنامي بالمواطن والبيئة التي يعيش فيها .

التزييف لترويج الطاقة المتجددة !!!

إن التهكم في زيف الاقتصاد العالمي لم يعد من الثمار الإيجابية للعولمة ، كما إن استغلال المال والقوة الاقتصادية والقيادية بقصد الإصلاح والتطوير أصبح من أيدلوجيات الشركات الكبرى العابرة للقارات التي تمارس كافة حقوقها الشرعية بمنتهى الحرية والبساطة . ولقد أصبحت الدعاوى المزيفة والمغلفة بستار الإصلاح والمنفعة العامة والتي تطلقها الكثير من المنظمات والجمعيات العالمية التي تحافظ على حقوق الإنسان والبيئة تشق غمارها بين بلدان العالم النامي في صورة رجل طيب جاء ليفعل الخير ويمد يد العون والمساعدة لتلك الدول التي تعيش تحت وطأة الفقر والجوع والحروب السياسية والاقتصادية والثقافية .

وما الدعوى المزيفة التي أطلقتها إحدى المنظمات البيئية المعنية بتغير المناخ في ترويج برنامج المنظمة الدولية لاستخدام الطاقة المتجددة في الدول الفقيرة إلا إحدى ثمار الزيف الاقتصادي والبيئي الذي تتبناه مثل هذه الجمعيات والمنظمات العالمية والتي في الأصل الهدف من إنشائها هو المحافظة على صحة الإنسان والبيئة في العالم بدون تفرقة أو استثناءات تذكر . ويكمن زيف هذه الدعوة في إن هذا البرنامج يقدم حوافز كبيرة ومغرية جدا للاستثمار في الطاقة الصديقة للبيئة في الدول الفقيرة والنامية مثل الطاقة التي تعتمد على المياه أو الطاقة الشمسية والتي سوف تساهم في خفض تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري الناتج عن إحتراق مركبات مثل الفحم والنفط .

ويكمن سر هذا الزيف المناخي في أن هذه المنظمة المعنية بتغير المناخ تعلم علم اليقين أن هذه الدول الفقيرة والنامية ليس لديها صناعات أو مصانع ثقيلة تنتج هذه الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري ، كما تعلم أن المصدر الرئيس والأساسي لهذه الانبعاثات الغازية هي دول العالم المتقدم التي تمتلك أكبر المصانع العالمية لإنتاج الوقود والطاقة النووية، ومعدل انبعاثاتها من الغازات سنويا من محطات الكهرباء والمركبات والمصانع يتجاوز ٢٥ مليار طن ربعها تقريبا من الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها انسحبت من بروتوكول كيوتو عام ٢٠٠١م بدعوى إنه سوف يؤثر سلبا على اقتصادياتها وإنتاجية مصانعها .

وعندما تفك شفرة الدعوة المزيفة لهذا البرنامج نرى المصالح الاقتصادية والمنفعية للدول الغنية في تبنيها لهذا البرنامج واطلاقها صيحات المحافظة على المناخ العالمي لتحقيق مصالحها ومأربها الشخصية بدعوى إلتزامها ببروتوكول كيوتو الذي يلزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة ٥،٢ ٪ عن مستوياتها عام ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢م . ولكن تبقى هذه الدعوة المزيفة خطيرة جدا إذا علمنا أن هذا البرنامج قد وافق على تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع في مجال الطاقة الصديقة للبيئة في الدول الفقيرة والنامية، وإن هناك نحو ٦٠٠ مشروع أخر ما زالت بانتظار الموافقة عليها ، وإن جميع الدول الغنية تساند هذا البرنامج وتتدافع بشكل ملحوظ جدا للموافقة على تنفيذ مشاريعها الكبيرة في الدول الفقيرة.

كما إن هذا البرنامج يضيف رصيد مساهمات الدول الغنية في تنفيذ هذه المشاريع في الدول الفقيرة إلى أرصدة الدول الغنية في تطبيقها لبروتوكول كيوتو في خفض إنتاجياتها من الغازات ، وهو ما يشكل عقبة أخرى في مجال المحافظة على المناخ لأن هذا الالتزام والأرصدة المناخية الإيجابية لا تطبقها الدول الغنية في بلدانها بل تطبقها في البلدان الفقيرة التي ليس لها أي دخل في قضية الاحتباس الحراري وتغيير مناخ العالم . لذلك تبقى الإجابة الوحيدة على هذه الدعاوى المزيفة في أن هذا البرنامج يطبق بحذافيره في المقام الأول في الدول الغنية المنتجة للغازات المسببة للاحتباس الحراري ، أو أن يلغى هذا البرنامج من قائمة المساهمات العالمية للحفاظ على المناخ العالمي لأنه لا يحقق سوى مصالح مزيفة للبلدان الغنية في العالم على حساب الدول الفقيرة والنامية .

إلى أين يتسع ثقب الأوزون!!

لقد كان الأمر في بدايته كحكاية من حكايات ألف ليلة وليلة ، أو كفيلم خيالي بدأ يكتسح شبابيك السينما العالمية، موضوعان صاغت الأقاويل والحكايات حولهما روايات خرافية ، بل أبدعت العقول السينمائية حولهما أفلاما علمية خيالية وهما حقيقة الرعب الذي يحدثه مثلث برمودا الخطير الذي انتشرت عنه الحكايات بأن كل سفينة تمر فوق هذه المنطقة سوف تختفي ، وكذلك حكاية ثقب الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبي الذي تدخل منه الأشعة الشمسية الضارة وكذلك الكائنات الفضائية الغريبة التي تأتي من الكواكب الأخرى وتحتل الأرض وتبدأ تحكمنا وفق قوانينها الفضائية وتفتك بالحياة على هذا الكوكب . وما زالت هذه الأفلام السينمائية والكتب الخيالية تصدر حتى يومنا هذا بل تلقى رواجا كبيرا من قبل عامة الناس لكونها تجذب انتباههم وتثيرهم وذلك هربا من الواقع المرير الذي يعيشونه كنوع من التطهير والتفريع الداخلي النفسي للأفراد .

ولكن في حقيقة الأمر أن الموضوع الأول وهو مثلث برمودا مازال الغموض يكتنفه ومازال العلماء في حيرة من الأمر وقد أرجعوه إلى وجود مغناطيس قوي من الجبال التي توجد أسفل هذه المنطقة البحرية بحيث تجتذب كل سفينة تمر فوقها إلى القاع . أما حقيقة الموضوع الثاني وهو ثقب الأوزون فقد ألغى العلماء وجود كائنات فضائية تهاجم كوكب الأرض ، وركزوا على المحور الأول وهو وجود ثقب فوق المنطقة القطبية الجنوبية تدخل منه الأشعة الشمسية الضارة التي تؤدي إلى الكثير من الأضرار السلبية على سطح كوكب الأرض ، وهذا بالفعل ما أثبتته جميع الدراسات العلمية في هذا المجال . فحقيقة ثقب الأوزون هي موجودة حيث بدأ هذا الثقب يتسع يوم بعد يوم مصاحبا للكثير من الأمراض والأوبئة مثل السرطانات والربو وتشوه الأجنة والأوبئة البيولوجية والتغيرات المناخية المفاجئة ، كما أن الأمر مذهل وغريب جدا عندما نعرف أن مساحة هذا الثقب تعادل مساحة القارة الأمريكية الشمالية ، والأدهى من ذلك عندما نعرف أن مساحته تزايدت في عام ٢٠٠٧م عما كانت عليه في العام ٢٠٠٦م ، حيث تبلغ مساحته ٢٧ مليون كيلومتر مربع مقارنة بالسنة الماضية ٢٥ مليون كيلو متر مربع ، أي بزيادة مليونين كيلومتر مربع وهي زيادة مخيفة ومرعبة جدا ويقدر لها عواقب وخيمة على البشرية من ناحية زيادة الأمراض والأوبئة وزيادة التغيرات المناخية المفاجئه التي ينتج عنها ما تعيشه معظم دول العالم اليوم من أعاصير مدارية وفيضانات وزلازل وبراكين تؤدي بحياة الآلاف من البشر كل يوم .

الجهود العالمية لاحتواء ثقب الأوزون موجودة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمؤتمرات والندوات العلمية ، ولكن ينقصها التفعيل الجدي والالتزام ببنودها ، فاتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال وبروتوكول كيوتو آليات دولية هامة لوقف اتساع ثقب الأوزون ، ولكن لم تستطع هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تخفيض مساحة ثقب الأوزون ، بل العكس أخذت مساحته تزداد يوما بعد يوم وكأن هذه الاجتماعات الدولية التي تعقد يوميا لمناقشة وتفعيل بنود هذه الاتفاقيات تتم في محيط عائلي ، بحيث يتم الاجتماع ويتم خلاله طرح مجموعة من المحاور الأساسية ثم بعد ذلك ينتهون بتوصيات ونتائج تتناسى أو تلغى على طاولة الغداء أو العشاء التي تعقب الإنتهاء من هذه الإجتماعات، ويرجع المجتمعون إلى بلدانهم واضعين هذه النتائج والتوصيات داخل ملفات كبيرة وضخمة تصل أوزانها إلى عشرات الكيلوجرامات وتحفظ داخل أدراج المكاتب والأرفف بدون تفعيل حقيقي لها .

ألا يحتاج العالم اليوم إلى آلية دولية هامة لوقف ازدياد ثقب الأوزون التي سببها الأول الإنسان من خلال صناعاته الكبيرة التي ينتج عنها مواد مستنفدة لطبقة الأوزون مثل أول وثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة والأبخرة والجزيئات والمواد الكلوروفلوكربونية . ولكن إذا نظرنا في الوقت الراهن فنجد أن الآليات موجودة ولكن ينقصها نوعا من التفعيل والتزام والمصداقية في التنفيذ ، ولو أن كل دولة عضوه في هذه الاتفاقيات الدولية أخذت الأمر محمل الجد وفتحت تلك الملفات الكبيرة التي توجد في الأرفف للتباهي ووضعها أمام الجهات الحكومية والخاصة للمناقشة واتخاذ اللازم وتطبق بنودها لكان العالم الأن بخير، ولكان ثقب الأوزون تناقص بدل الازدياد ،ولكانت الأمراض والأوبئة والتغيرات المناخية تناقصت وأصبح البشر ينعمون بالصحة والعافية . أما إذا بقيت تلك الملفات الكبيرة والضخمة داخل الأدراج و الأرفف للتباهي فقط بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية فإن على الدنيا السلام ، وعلى ثقب الأوزون في ازدياد ، وعلى الأمراض والأوبئة والتغيرات المناخية في استمرار ، فالعواقب وخيمة وخطيرة جدا إذا ظل هذا الثقب في ازدياد مستمر ولم نتدارك الآن هذا الموقف ونضع الحلول المناسبة له .

الفقراء والتغيرات المناخية

لقد اتجهت أنظار العالم في هذه الفترة إلى قضية التغيرات المناخية وتأثيراتها على الصحة العامة، ومدى أهمية التوعية البيئية للأفراد والمجتمعات في تجنب ظاهرة التقلبات السريعة للمناخ وما ينتج عنه من أثار سلبية بشرية ومادية تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول . فارتباط الصحة بالتغيرات المناخية ارتباط وثيق ، فكثيرا من الدراسات والأبحاث والتقارير الطبية تؤكد بأن الكثير من أمراض العصر المزمنة سببها التغيرات المناخية ، فموجات الحرارة والعواصف والفيضانات ونوبات الجفاف تحصد سنويا أرواح عشرات الآلاف من البشر . ولكن الأدهى من ذلك هو أن الفقراء والمحتاجين هم أول وأشد من يتضرر بتغيرات المناخ ، كما أن الأماكن النائية والجزرية والنامية هي أكثر المناطق تأثراً بهذه الأمراض من جراء التقلبات المناخية وذلك لقلة الاحترازات البيئية في هذه الأماكن ، وقلة الاهتمام بها ، وهذا بعكس المدن الكبرى التي تجذب إهتمام الدول في المحافظة عليها والتركيز على تنميتها إقتصاديا وسياحياً وبيئياً وثقافياً .

وأصبحت قضية التغيرات المناخية هي القضية الأولى الشاغلة لقادة دول العالم في الإهتمام بهذه الظاهرة التي اعتلت أجندة إجتماعات الرؤساء والمنظمات الحكومية والخاصة والهيئات غير الربحية الرامية إلى الحفاظ على البيئية ، بل أصبحت هذه القضية هي محور الاحتفالات العالمية وذلك لأهميتها وتأثيراتها المباشرة على الإنسان. هذا بالإضافة إلى تبني الكثير من قادة دول العالم الإهتمام المباشر بقضية التغيرات المناخية ، إلى جانب المؤتمرات والندوات البيئية التي تمحورت حول هذا الموضوع .

إذن فالاهتمام المباشر بقضية التغيرات المناخية ليس نابع من فراغ ، وإنما نابع من إيمان كامل ويقين تام بأهمية هذه القضية وتأثيراتها المستقبلية على حياة الإنسان واقتصاديات الدول ، وهذا ما دل عليه تقرير الأمم المتحدة في نهاية العام الماضي بأن عدد الكوارث الطبيعية نتيجة التغيرات المناخية في الفترة بين العاميين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م زاد من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ كارثة في المتوسط سنويا بما في ذلك موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات والعواصف ، كما زاد عدد الفيضانات من ٦٠ إلى ١٠٠ فيضان ، حيث سجلت الأمم المتحدة نحو ٧٠ فيضانا خطيرا عام ٢٠٠٧م من بينها فيضانات السودان وأثيوبيا والفلبين وإندونيسيا والصين والهند وبنغلادش وباكستان وأفغانستان وكولومبيا . كما أظهرت دراسة أخرى أعدها باحثون أوروبيون أن الاحتباس الحراري قد تسبب في حدوث عواصف وأعاصير استوائية في البحر المتوسط ، بعد أن كانت تتركز في شمالي المحيط الأطلسي والهادي .

لذلك فقد أصبحت هذه القضية هي بوق الإعلاميين في التحدث عنها وإيجاد المادة الإعلامية للتحليل وتفسير ما يحدث من كوارث طبيعية وبيئية ، منادين في ذات الوقت نفسه دول العالم وقادتها ومنظماتها البيئية إلى الإهتمام بهذه القضية التي أصبحت تقض مضاجع الناس الفقراء وهم في بيوتهم نائمين تحت أسقف منازلهم الدافئة ليستيقظوا في الصباح بدون منزل يأويهم ولا مأكل ولا ملبس ، ليستغيثوا بالإعانات الخارجية التي تأتيهم لتخفف عنهم وطأة مصيبتهم وتكفكف دموعهم وتمسح آلامهم . لذلك يجب أن تكون هناك صيغة مشتركة أو قالب موحد بين دول العالم في الإهتمام بقضية التغيرات المناخية، وذلك ليس من خلال إتخاذ هذه القضية كشعار للاحتفالات العالمية ، وإنما من خلال تبني سياسات تشريعية موحدة أو نظم وأطر قانونية تمنع التلاعبات الفادحة من قبل الشركات الكبيرة التي تنتج الملايين من أطنان الغازات الضارة المسببة للاحتباس الحراري ، والمخلفة وراءها آلاف من أكوام الأطنان من المخلفات الصلبة والسائلة والإشعاعية التي تساهم في تدمير بيئة وطبيعة الأرض وتعطل الوظائف الإيكولوجية للحياة . كما إنه يجب أن ننمي الوعي الإدراكي الفلسفي لمفهوم التغيرات المناخية وأثارها السلبية على الحياة لدى أصحاب الملايين وأصحاب الشركات الكبيرة العابرة للقارات لعله سوف يثمر في عقولهم وقلوبهم مدى حاجة المناخ لتخفيف الوطيء عليه من الغازات المنبعثة من مصانعهم ، ويعزز كذلك الدوافع الإيجابية لديهم بأهمية قضية التغيرات المناخية وذلك من خلال حملات إعلامية مكثفة أو من خلال الجلسات الحوارية الصريحة معهم من قبل قادة دول العالم ، لعل هذا سوف يسهم في إنقاذ البشرية جمعاء من قضية التغيرات المناخية السريعة والمفاجأة .